



دليل النشاط في التقصي والتوثيق

منتدى سور الأزبكية

www.books4all.net

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>



التقصي الميداني المهارات والأساليب

Handbook on Fact- Finding of human rights Violations

أعمال ورشة التدريب على التقصي الميداني
التي نظمتها المجلس الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (فوروم - آسيا)
Asian forum for human rights and Development (FORUM- ASIA)

بالتعاون مع

اتحاد الحريات المدنية تايلاند

Union for Civil Liberty Thailand

١ - ٦ أكتوبر ١٩٩٣

شيانغماي - تايلاند

رقم الإيداع ، ٩١٨٠ / ٢٠٠١

الصف والتنفيذ: منال كيلاني - محمود عيد

الغلاف والتنفيذ الفني: حمام عبد الله

Tel: 010 / 52 62 438

e-mail: PAPYRUS 2001@mail.com

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

حاصل على صفة عضو مراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

٢٥ ش إبراهيم بن المهدي المنطقة السابعة خلف السجلات العسكرية مدينة نصر

Tel. ٠٠ ٢٠٢ ٤٠٤١١٨٥ Fax. : ٠٠ ٢٠٢ ٤٠٣٩٩٥٤

e- mail : rphra@rite.com

Web. Site : www.aphra.org

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

Arab Program for Human Rights Activists

التقصى الميدانى

الجزء الأول

ترجمة: وحدة الترجمة بالبرنامج
إعداد وتحرير: أيمن السر
حجاج نايل

مقدمة:

لا يمكن أن يجد البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وهو المؤسسة التي وجدت خصيصا لتعني بشئون نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان ليس فيما يجري لهم من انتهاكات فقط لكن على أصعدة مختلفة كتطوير الحوار فيما بينها وترقية أشكال ووسائل الاتصال والتعرض للإشكاليات النظرية والعملية والتي تشكل تباينا بين نشطاء حقوق الإنسان سواء على مستوى المرجعيات أو النشاط اليومي نقول أنه لا يمكن أن يجد البرنامج وسيلة ناجعة تخدم نشطاء حقوق الإنسان نظريا وعمليا إلا وحاول توفيرها أو تقديمها للنشطاء والمنظمات العاملة في هذا المجال ومن ثم تتواصل رسالة البرنامج في تقديم كل ما يملك من إمكانيات حتى ولو محدودة لأصدقائه والمستهدفين بوجوده.

وفي هذا الإطار يقدم البرنامج كتاب حول التقصي الميداني ومهارات التحقيق وزيارات أماكن الأحداث وإجراء المقابلات وكتابة التقارير والرد على التقارير المضادة وصياغة البيانات الصحفية والتعامل مع الشهود والضحايا وكذلك التعامل مع الأجهزة الحكومية المسؤولة عن الانتهاكات ووسائل عمل أخرى كثيرة يتضمنها الكتاب لابد وأنه وثيقة في غاية الأهمية تمثل مرجعا يوميا لنشطاء حقوق الإنسان أثناء عملهم اليومي في رصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان وما أحوجنا لمثل هذه الوثيقة خاصة عندما يجد الساعون إلى الحقيقة أنفسهم وسط ترسانة من القوانين الاستثنائية والعرفية إلى جانب الرفض التام

من جانب السلطات لإبداء أي تعاون فضلا عن استحالة الحصول على المعلومات المرتبطة بالانتهاك بشكل قطعي وما أحوجنا أيضا كنشطاء عرب إلى أن نتعلم كيفية القيام بهذه المهارات مستنديين فيها ومسلحين بالمعرفة وبالمنهج العلمي والذي يساعد إلى حد كبير في ترقية جهود المنظمات الحقوقية وتحقيق أهدافها على نحو يساعد بالتأكيد في نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

مما لاشك فيه أن آليات التقصي الميداني قد تطورت تطورا هائلا خصوصا مع تعاظم ثورة الاتصالات والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

وعملية التقصي الميداني من أهم الأدوات التي تستطيع من خلالها منظمات حقوق الإنسان الحصول على معلومات ذات مصداقية يمكنها الاعتماد عليها في إعلان مواقفها، ومحاولة تقديم المساعدة القانونية لضحايا هذه الانتهاكات لحماية حقوق الإنسان في البلد المعني ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات. و من جهة أخرى يوجد عدد من المعوقات التي تجابه عمليات التقصي الميداني، وتزداد هذه المعوقات تحديدا في بعض الدول لإصرارها على تجاهل منظومة حقوق الإنسان وتكريس الاستبداد ورفض التعددية السياسية والثقافية. ومن أبرز هذه المعوقات:

أولا: ندرة العنصر المدرب على هذه العمليات ونقص جانب الخبرة، مما يؤثر على كفاءة طاقم العمل الميداني، ونقص الاحتياجات العملية والمادية.

ثانيا: المعوقات التي تضعها الحكومات أمام عمليات التقصي الميداني كجزء من رفض مراقبة المنظمات غير الحكومية عليها.

ثالثا: عقبات خاصة بمخاوف الضحايا وشهود العيان من انتقام السلطات، وتشككهم في إحراز نتيجة عملية.

رابعا: عقبات قانونية تواجهها المنظمات غير الحكومية لعدم استقرار وضعها القانوني. والنوع الغالب من هذه العقبات يتعلق بعدم تعاون الجهات الرسمية مع المنظمات غير الحكومية ونقص الجانب الخاص بتداول المعلومات.

في هذا الجانب يقدم الكتاب خدمة كبيرة لمنظمات حقوق الإنسان، ويمثل خبرة إضافية في ترسيخ المفهوم العلمي في آليات التقصي الميداني وإعداد التقارير. كما يمثل خطوة مهمة في توفير العنصر التدريبي اللازم لزيادة مهارة وكفاءة طاقم العمل الميداني. ويعد أيضا دليلا مفيدا للمتدربين علي مثل هذا النوع من الأعمال.

كما يمكن أن يمثل بداية لتوحيد طرق العمل الميداني بين المنظمات العربية لحقوق الإنسان، ويمهد الطريق لمناقشة مدى إمكان نشر دليل عربي للتقصي الميداني وإعداد التقارير. ويأمل البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أن يساعد هذا الكتاب في إضافة خبرات أخرى للباحثين والعاملين في مجال التقصي الميداني.

وإذ يبادر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بترجمة ونشر هذا الكتاب، إنما يؤكد على أهمية أن تمتلك الكوادر الحقوقية والمدافعون عن حقوق الإنسان تلك الأدوات المعرفية دون وضع أية خلفية مسبقة لهذه الأعمال خاصة لو كانت سياسية. ومن ثم يأتي طرح الكتاب على نشطاء حقوق الإنسان ليس في مصر فقط، وإنما في العالم العربي أيضا كخطوة مهمة، لمثل هذه المرجعية المفتقدة بحكم ترسانة القوانين العرفية والاستثنائية والمقيدة للحريات مما يضع صعوبات هائلة

أمام القائمين على هذه المهمة ليحددوا طريقهم للمعرفة و الوصول إلى المعلومة وسط هذا الكم الهائل من الصعوبات. وفي هذا الإطار يضع البرنامج العربي على أجندته تسهيل وتوفير الخبرات الأخرى في مجالات العمل المختلفة أمام ناشطي حقوق الإنسان؛ ويلخص الكتاب تجارب وضعتها مؤسسة حقوقية آسيوية لكنها تبدو خبرة واحدة في المعالجة كما هو شكل موحد للاستبداد في كافة أنحاء الأرض. ويتمنى البرنامج أن يكون قد نجح في تقديم هذه الخدمة لنشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي بكافة مؤسساته الحقوقية والنشطاء العاملين بها.

ويضم هذا الكتاب سبعة فصول إضافة الي عدة ملاحق توثيقية تضم تصميم استمارات للانتهاكات الواقعة علي الضحايا وكيفية كتابتها.

الفصل الأول: الأهداف والأساليب والعناصر الأساسية لتقصي الحقائق.

الفصل الثاني: مصادر المعلومات.

الفصل الثالث: مشكلات تقصي الحقائق.

الفصل الرابع: إجراء المقابلات الشخصية .

الفصل الخامس: مواقف ومناهج خاصة في تقصي

الحقائق في حالات النزاع المسلح، مراقبة المحاكمات

تنظيم الزيارات الميدانية.

الفصل السادس: كتابة وتوزيع التقارير.

الفصل السابع: التوثيق.

المحرر

الفصل الأول

الأهداف والأساليب
والعناصر الأساسية لتقصي الحقائق

نظرة عامة

في مناطق مختلفة من العالم عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان يقوم برصد الممارسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان، وذلك على مستويين يرتبط كل منهما بالآخر، وهما جمع، المعلومات وتوثيقها.

تقوم منظمات حقوق الإنسان بجمع المعلومات لتكون صورة صادقة دقيقة وكاملة قدر الإمكان حول ادعاءات وانتهاكات حقوق الإنسان. وذلك بهدف رصد الممارسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان. وفي حالات أخرى أيضا تجمع هذه المنظمات معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة. وتتحرى منظمات حقوق الإنسان الدقة في المعلومات التي تقوم بجمعها، من أجل تأكيد الحقائق وإعداد تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان لها مصداقيتها.

أما التوثيق فهو عملية تسجيل وتنظيم المعلومات بحيث يصبح استرجاعها وتوزيعها أكثر يسرا، إن كلمة "توثيق" عادة ما يفهم منها مجموعة الوثائق الموجودة. غير أن منظمات حقوق الإنسان تستخدمها أيضا بمعنى تدوين الوقائع، وتشمل جمع الوثائق وإعداد نظام لتسهيل استرجاعها وتوزيعها.

(أ) بعض أهداف تقصي الحقائق

١ - تقديم خدمات فورية للضحايا:

فى حالات مثل القبض، والاعتقال والاختفاء والتعذيب والحالات المماثلة، قد يطلب الضحايا أو أقاربهم مساعدة العاملين فى مجال حقوق الإنسان، وقد تتخذ المساعدات شكل البحث عن الضحايا فى أقسام الشرطة المختلفة أو المواقع العسكرية أو أى مراكز اعتقال أخرى من أجل سلامة المعتقل وتقديم أشكال متنوعة من المساعدات القانونية، مثل تقديم التماس لرفع أمره للقضاء. فى هذه الحالة يكون التحقق من الوقائع التى تحيط بالانتهاكات ذا أهمية بالغة فى تقديم الجماعات المعنية مساعدة فورية للضحايا.

٢ - مساعدة وإعادة تأهيل الضحايا:

إلى جانب المساعدة القانونية المباشرة، قد يحتاج الضحايا أيضا إلى أشكال أخرى من المساعدات مثل المساعدة الطبية أو العلاج النفسى والمساعدة المادية وغيرها. فى هذه الحالة، يكون للمعلومات التى تجمعها منظمات حقوق الإنسان أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التى تقدم المساعدات وإعادة التأهيل، حيث تساعد هذا المعلومات الجهات المعنية فى تلبية احتياجات الضحايا.

٣ - الإجراءات القانونية:

إن تقصى الحقائق يعد أمرا ضروريا من أجل وضع أساس واقعى للحصول على تعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى تأخذ العدالة مجراها فيما يخص الجناة عبر اتخاذ الإجراءات القانونية على المستوى القولى والعملى. ففى حالات عديدة يتطلب الإجراء القانونى أن يتخذ على المستوى القولى إما للدفاع عن الضحايا أو لرفع قضايا ضد المشتبه فى تورطهم بحدوث الانتهاكات.

وبالمثل قد يتم التدخل القانونى على المستوى الدولى أو الإقليمى عبر تقديم شكاوى بالآليات التى وضعتها الأمم المتحدة أو بموجب اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف.

٤ - مراقبة التزام الحكومة بنصوص اتفاقيات حقوق الإنسان :

تتم إجراءات تقصى الحقائق لمراقبة وضمن أن قوانين وممارسات بلد ما تتفق والمعايير الدولية، للوقوف على مدى التزام الحكومات بالاتفاقيات الدولية التي تعقدها فيما يتصل بحقوق الإنسان.

٥ - الحملات الدعائية:

تهدف إجراءات تقصى الحقائق أيضا إلى تنظيم حملات دعائية لتوعية الرأي العام وتعبئته للضغط على السلطات ليس فقط من أجل وقف الانتهاكات، ولكن أيضا لمنع انتهاكات أخرى، كما أن الحملات الدعائية يمكن أن تتركز على ضحية محددة بغية مساعدتها على رد اعتبارها واسترداد حقوقها العادلة.

٦ - إعداد سجلات تاريخية:

إن توثيق المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان يصب في خدمة أهداف إعداد السجلات التاريخية التي تعد ضرورية، وبخاصة عندما يمر بلد ما بمرحلة من القمع الوحشي. وفي مثل هذه الحالات، تجرى عملية تقصى الحقائق من أجل تحقيق الواقع المتعلق بحجم الانتهاكات التي ترتكب خلال تلك الفترة إلى جانب الأهداف المباشرة مثل متابعة المفقودين وأهداف أخرى.

(ب) أشكال تقصى الحقائق

إن إجراءات تقصى الحقائق ونطاق عمليات التحقيق والبحث لها أثرها على طبيعة وتوجيه نشاط تقصى الحقائق، فمثلا المقابلة وجها لوجه مع الضحية أو الشاهد قد تكون كافية لجمع المعلومات التي تكفى لرفع قضية أمام المحكمة. ومن ناحية أخرى، ربما يشمل تقصى الحقائق - فيما يتعلق بالإعدام بدون محاكمة - عمليات تحقيق وفحص تشريحي أشد تعقيدا، كما يحتاج تقصى الحقائق فيما يتعلق بحقوق المعتقلين إلى زيارة السجون أو مراقبة المحاكمة. وقد يتطلب الأمر إرسال وفود إلى مواقع أو مناطق أو بلاد معينة لجمع المعلومات المتعلقة بادعاءات حول انتهاكات خطيرة تخالف التزام هذه البلاد باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وتتخذ عملية تقصى الحقائق أشكالا مختلفة، منها:

١ إجراء تحقيقات ميدانية لفترة محددة بواسطة أفراد مهرة في تقصى الحقائق مع أعضاء عاملين في المنطقة.

- ٢ إقامة أفراد "مجموعة العمل الميداني" في منطقة ما لفترة أطول لجمع وتوثيق المعلومات حول الانتهاكات.
- ٣ إرسال بعثة تقصي الحقائق تتكون من أشخاص ينتمون إلى منطقة ما.
- ٤ إرسال بعثة رفيعة المستوى من شخصيات معروفة في البلاد.
- ٥ إرسال بعثة دولية تتكون بالأساس من أجانب.
- ٦ مراقبة المحاكم.
- ٧ زيارة السجون.
- ٨ مراقبة الانتخابات.
- ٩ تنظيم محاكم ولجان تحقيق غير حكومية.
- ١٠ الفحص التشريعي.
- ١١ عمل دراسات وبحوث، وتشمل عمليات مسح بهدف جمع بيانات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ج) بعض عناصر جهود تقصي الحقائق

١ - الاحتياجات المطلوبة عند وضع تصور عن تقصي الحقائق:

يجب على منظمات حقوق الإنسان المحلية أن تضع في اعتبارها النقاط التالية من أجل وضع تصور لعمليات تقصي الحقائق:

- يجب أن يكون تقصى الحقائق دقيقا وشاملا ومحايذا، وأن يكون قابلا للفهم، ولا بد أن يؤدي إلى نتائج موثقة ويعول عليها. وباختصار، يجب مراعاة الحذر الشديد لضمان مصداقية المعلومات التي يتم جمعها ونشرها.

- كما يجب أن تجرى عمليات تقصى الحقائق بتركيز دقيق وباستخدام معايير واضحة. ومن الضروري تحديد نطاق التحقيق ووضع معايير لتحديد جدية المعلومات. غير أن المرونة أيضا ضرورية لتتبع جميع الأخبار والكشف عن الحقائق بأوسع قدر ممكن.

- يجب على أفراد بعثة تقصى الحقائق أن يتعاملوا بذهن مفتوح عند مراجعة الأدلة التي تؤيد أو تناقض الانتهاكات المزعومة، فالتقارير التي لا تعتمد على الذهن المفتوح فعليا وظاهريا _ عند إجراء عملية تقصى الحقائق والتحقيق فيها _ تفقد كثيرا من أهميتها وربما يتعرض الشهود للخطر دون داع.

وأول واجبات العاملين في مجال حقوق الإنسان وأهمها التزامهم نحو ضحايا الانتهاكات. وبهذا المعنى، يجب أن نأخذ في اعتبارنا بعض الجوانب الأخلاقية المهمة عند إجراء عملية تقصى الحقائق. وعلى سبيل المثال، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أمن وسلامة من يدلون بالمعلومات. ففي حين يعد نشر وتوزيع المعلومات أمرا مهما في مجال حقوق الإنسان، لا ينبغي أن يكون سببا في جلب أضرار أخرى على مصادر المعلومات. ويجب دائما سؤال الأشخاص المعنيين حول كافة الأمور التي قد تؤثر عليهم عند إجراء عملية تقصى الحقائق، مثل الإعلان عن هذه المعلومات، وضرورة القيام بالمتابعة.. وأمور أخرى.

- يجب القيام بتقصى الحقائق بأقصى قدر من الاحترام والتعاطف والمشاركة الوجدانية للضحايا. وينبغي بذل الجهد من أجل فهم واستيعاب التجربة التي حاقت بهم وليس مجرد جمع البيانات.

- ويجب على أفراد بعثة تقصى الحقائق أن يضعوا في اعتبارهم أن عملية تقصى الحقائق قد تتضمن تدخلا بالغيا في الحياة الخاصة للأشخاص وقد تمثل عبئا ثقيلًا على بعضهم، بينما يبدي البعض ترحيبا بالاهتمام بقضاياهم، وقد يلتزمون بتطوير ودعم مبادئ حقوق الإنسان. ولكن ينبغي افتراض أن ذلك الوضع ينطبق على الجميع.

- ويجب كذلك أن نضع في اعتبارنا الجوانب الثقافية الحساسة عند القيام بتقصى الحقائق وأن نبدي احتراما لها.

٢ تحديد السياسة العامة أو الرسالة:

يجب على منظمات حقوق الإنسان التي تهتم بعملية تقصى الحقائق أن تحدد سياستها أو رسالتها التي تتعلق بنشاط تقصى الحقائق. فالسياسة العامة أو الرسالة الخاصة بمنظمة ما تحدد نطاق هذه الأنشطة بالنسبة للمنظمة. وعلى سبيل المثال، عندما تكون المنظمة معنية بأوضاع النساء أو الجماعات المحلية، فإنها تركز جهودها على توثيق الانتهاكات التي ترتكب في حق هذه الجماعات المحدودة. ومن ناحية أخرى، قد يكون اهتمام المنظمة محصورا في رصد ادعاءات بحدوث انتهاكات كبرى مثل التعذيب أو حالات الاختفاء. وقد تكون الأولوية لدى منظمة أخرى هي جمع المعلومات حول حماية حقوق معينة، مثل حرية التنظيم، أو حرية الاعتقاد. وحتى تتمكن المنظمة من تطوير سياستها العامة أو رسالتها، عليها أن تضع في اعتبارها بعض العوامل الأخرى مثل خطورة الانتهاكات، وإمكانية التدخل الفعال لوقفها وكفاية الموارد، ويشمل ذلك الخبرة الكافية.

ويجب على المنظمات المعنية بتقصي الحقائق أو تلك التي تهتم بالقيام بتقصي الحقائق- في حالة ما- أن تحشد الموارد الكافية والقوة البشرية اللازمة لتحقيق هذا الغرض. كما ينبغي أن يتلقى العاملون الذين يقومون بتقصي الحقائق أو بإدارتها، تدريباً منتظماً على آليات تقصي الحقائق والتوثيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

٣- تطبيق المعايير:

إن الفارق الجوهرى بين إجراء تحقیقات صحفية وبين تقصى الحقائق فى مجال حقوق الإنسان يكمن فى أن التحقيق الصحفى قد لا يراعى معايير صارمة فى تقدير حدوث أى انتهاكات لحقوق الإنسان من عدمه. أما بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، فهى تقيم المعلومات التى تم الحصول عليها من خلال تطبيق معايير حقوق الإنسان ومبادئها من أجل التحقق من حدوث أى انتهاك لهذه الحقوق.

وينبغى على المنظمات المشاركة فى تقصى الحقائق أو المعنية بها أن تمتلك فهما واضحا للمعايير التى يمكن استخدامها فى تعريف انتهاكات حقوق الإنسان، وفى تقييم المعلومات التى تم الحصول عليها عند القيام بتقصي الحقائق.

حيث إن هناك العديد من المعايير التى يمكن لمنظمة حقوق الإنسان أن تستخدمها فى تقييم ممارسات الحكومة فى مجال حقوق الإنسان، ومن هذه المعايير: القوانين السائدة فى البلاد، والبحث فى مدى اتساقها مع المعايير والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان والتى تكون الدولة عضوا فيها، بالإضافة إلى المبادئ الإنسانية السائدة والقواعد الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومن هنا تنبع ضرورة أن يحصل المشاركون فى عملية تقصى الحقائق فى مجال حقوق الإنسان على المعارف الأساسية بالمبادئ المقررة بالدستور والقوانين الأخرى السائدة فى البلد المعنى، إلى جانب القواعد الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، على ألا يقوم المعنيون بتقصي الحقائق بتطبيق هذه المعايير بأسلوب قانونى صارم وجاف، وإنما ينبغى استخدامها كأدوات من أجل تحديد نطاق التحقيقات وللتأكد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان فى منطقة أو بلد ما.

إن تطبيق هذا المعايير يساعد المنظمات المحلية أيضا فى مراقبة التزام حكوماتها بواجباتها الواردة فى اتفاقيات حقوق الإنسان الملزمة قانونا.

٤ التأكيد من مصداقية الدليل:

يجب على منظمات حقوق الإنسان المشاركة في عملية تقصى الحقائق، أو التي يقع في دائرة اهتمامها نشاط تقصى الحقائق، أن تعمل على تطوير وصياغة خطوط إرشادية في جمع الأدلة وقياس أهميتها. ولا ينصح هنا باستخدام أسلوب واحد أو معيار واحد لجمع وتقييم المعلومات، وإنما يجب على المنظمات أن تحدد وتعلن بوضوح المعيار الذي تستخدمه لتحديد النتائج التي تتوصل إليها.

٥ العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان:

يجب على منظمات حقوق الإنسان المشاركة في تقصى الحقائق أن تسعى إلى فهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان، إذ أن بعض هذه الانتهاكات قد ينتج عن طبيعة البنى الاجتماعية القائمة والتقاليد والممارسات الثقافية التي تنطوي على تمييز طبقي، أو قومي أو عنصري أو فئوي أو عرقي أو ديني، أو على أساس العمر أو الجنس. وفي بعض الحالات تؤدي السياسات التي تتبناها الحكومة - وتشمل القوانين القمعية، واستخدام إجراءات أخرى لتطبيق هذه السياسات - إلى التعدي على الحقوق. كما أنه في حالات أخرى قد تساهم الصراعات الداخلية المسلحة وبعض الصراعات الاجتماعية الأخرى التي تعد انعكاسا للتوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمع ما في حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعبر فهم السياق السياسي والاقتصادي العام، يصبح أفراد بعثة تقصى الحقائق قادرين على جمع معلومات أكثر تركيزا تتعلق بأسباب وضحايا ومرتكبي الانتهاكات. كما يسهل ذلك أيضا تطوير استراتيجيات ملائمة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان لمجرد الحصول على معلومات موثقة.

٦ - تكوين شبكة اتصالات محلية:

على منظمات حقوق الإنسان أن تقوم بتطوير مدخل نشط دافع لعمليات تقصى الحقائق، وأن تتبع استراتيجيات تتواءم مع شروط الحصول على المعلومات. وقد يكون تكوين شبكة اتصالات محلية واحدا من تلك الاستراتيجيات، وهو ما يتطلب إعطاء أفرادها التدريبات الأساسية على جمع المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة التي يقيمون فيها . ويقوم هؤلاء الأفراد بتوفير المعلومات عن

الحالات الجديدة إلى جانب إخطار منظمات حقوق الإنسان بالتطورات اللاحقة الخاصة بالحالات السابقة. ويمكنهم أيضا المساعدة على تشجيع الضحايا أو أقاربهم بالتبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى منظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة. فهم يمثلون الجسر بين تقصي الحقائق والمجتمع المحلي.

كما ينبغي أن يتضمن التدريب الذي يتلقاه أفراد شبكة الاتصال المحلية دورا أساسيا حول مفاهيم حقوق الإنسان.

الفصل الثاني

مصادر المعلومات
مستوى الأدلة و الإثبات

(أ) التصور الذي يعتمد في قبول الدليل

عند التحقيق في ادعاءات بانتهاك لحقوق الإنسان، تختبر منظمات حقوق الإنسان كلا من: رواية الحكومة ورواية الضحايا للأحداث ذاتها. غير أن هذه المنظمات لا تدير تحقيقاتها عبر ترسيخ إجراءات شكلية معاكسة عندما يقدم الطرفان وجهات نظر متعارضة. ومن ناحية أخرى، يقوم أفراد تقصى الحقائق، المتعلقة بحقوق الإنسان، بجمع وتقييم كل المعلومات المتوافرة للتوصل إلى الرواية التي يمكن أن تستقى منها المعلومات الصحيحة. وبالتالي يتابعون جميع الدلائل ولا يستبعدون دليلاً واحداً عند توافره، مهما بدا صغيراً.

وفي حين تتبع منظمات حقوق الإنسان نهجاً واسعاً في جمع الأدلة، فإنه يجب عليها أن تولي عناية كبرى في حساب مدى صحة ومصداقية الأدلة التي تم الحصول عليها. وحتى تحافظ هذه المنظمات على مصداقيتها، يجب عليها أن تبحث عن الأدلة المباشرة، وأن تحصل على أدلة عالية المستوى والمصداقية عند إجرائها أية تحقيقات تتعلق بادعاءات حول انتهاكات حقوق الإنسان.

(ب) تحديد المصادر

على المنظمات التي تقوم بأعمال تقصى الحقائق أن تحاول بأقصى قدر ممكن أن تحدد موقع الشهود الذين لديهم معلومات مباشرة عن الانتهاكات، وفي الوقت نفسه عليها أن تتبع نهجاً واسعاً ومرناً في قبول الأدلة.

والخطوة الأولى في تحديد المصادر، هي تحديد ما إذا كانت الحالة تتضمن انتهاكاً لحقوق الإنسان، ثم إعداد قائمة حول كل المصادر الممكنة فيما يخص الحالة قيد التحقيق. ويمكن إعداد القائمة من خلال تحليل مختلف عناصر الحالة قيد التحقيق والأدلة المطلوبة للتأكد من كل عنصر على حدة. وعلى سبيل المثال، في حالة الادعاء بقتل خارج القانون عندما ترد معلومات بأن الضحية قد قتلت على أيدي فرقة عسكرية أو على أيدي أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة، ينبغي البحث عن المعلومات الأساسية التالية:

(أ) من الضحية؟

(ب) من القاتل المزعوم؟

(ج) ظروف الحادث (متي وأين: التاريخ، الوقت، المكان).

(د) كيف تم قتل الضحية؟

(هـ) من وجد الجثة (متي، وأين وعلى أية حالة وجدت).

واعتمادا على هذا التحليل يتم تحديد شهود الحادث الذين يتابعون الانتهاك مباشرة، ويشمل هؤلاء الشهود: الأطباء الذين يعالجون الإصابات، الأقارب وكل من حضروا مراسم الدفن أو أعدوا الجثة للدفن والصحفيين الذين يتابعون الحادث أو المحققين الذين انتقلوا إلى موقع الأحداث على الفور، وآخرين مما شاهدوا الجثث، أو الإصابات، أو الخسائر، أو القوات عند مرورها، أو زملاء الضحية من الأسري أو السجناء، وغيرهم من الشهود الآخرين.

الخطوة التالية هي تحديد الشهود على خلفية الأحداث. وعلى سبيل المثال أفراد الأسرة الذين يمكنهم وصف الضحية، وسرد الأحداث المتعلقة بالقبض عليها، وما شابه ذلك من المعلومات، وكذلك يمكن الاعتماد على سكان المنطقة الذين يمكنهم الإدلاء بمعلومات حول الطبيعة الجغرافية للمكان، وتواجد القوات أو العصابات المسلحة وممارساتهم في المنطقة على وجه العموم، والقيادات المسؤولة مثل أعضاء المؤسسة الدينية، والقيادات الشعبية ومن تمكنهم مواقعهم من العلم بالأحداث التي جرت في المنطقة، إلى جانب العناصر الخارجية التي لا تنتمي إلى أطراف المشكلة مثل العاملين في المنظمات غير الحكومية أو وكالات الغوث التي تعمل في المنطقة.

(ج) الأدلة المكتوبة والوثائق

ينبغي على المجتهدين والدعويين في عملية تقصى الحقائق، الاهتمام بالأدلة الوثائقية التي تساعدهم في التحقيقات. ويمكن جمع هذه الأدلة من التشريعات، والأحكام القضائية، والمراسيم، واللوائح، والبيانات الصحفية، والتقارير الحكومية، والصحف، وتقارير المنظمات غير الحكومية والخطابات، والإقرارات، والصور. كما يجب أن يوضع في الاعتبار القيمة النسبية للأدلة الواردة من هذه المصادر. وبالتحديد ينبغي أن تكون الصور والمستندات، المستخدمة كأدلة، ذات قيمة وأهمية في التوصل إلى نتائج، وينبغي أن تحمل توقيعاً أو نوعاً آخر يحدد أصلها ومصدرها.

(د) دراسة مواقع الأحداث

قبل زيارة موقع الأحداث، على فرد عملية تقصى الحقائق - إن لم يكن يعرف المنطقة جيدا- أن يصل إلى وصف للموقع قبل الأحداث، خاصة المعالم التي لا تتغير مثل الشوارع والجبال والمنازل والأنهار. ويكون ذلك مجديا عندما يشير الشهود إلى أماكن ترتبط بأحداث معينة قيد التحقيق. وخلال زيارة موقع الأحداث، قد يكون ضروريا إعداد وصف للموقع بعد الأحداث. فمثلا، عليك أن تعد قائمة بالملكات التي تعرضت للحريق أو التخريب الخ.

(هـ) مستوى الإثبات

على منظمات حقوق الإنسان المشاركة في تقصى الحقائق أن تقرر مسبقا مستوى الإثبات الذى تحتاج إليه. فمستوى الإثبات يدلها إلى تحديد كمية ونوعية الأدلة التي يجب جمعها للتوصل إلى استنتاجات معينة.

وفى أثناء تتبع الوقائع، ينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تحدد ما إذا كانت قد تحصلت على الأدلة الكافية للتوصل إلى نتائج تقوم على أسس معقولة، لأنه في حالة عدم مراعاة ذلك قد تصبح عملية تقصى الحقائق بلا نهاية.

وفيما يتعلق بالقواعد العادية التي تتبعها المحاكم بشأن الأدلة، تختلف شروط الإثبات باختلاف مستوى الجناية، فمثلا فى القانون الجنائى الأنجلو ساكسونى، تجب البرهنة على أن المتهم مدان "دون أدنى شك" فى محاكمة علنية أمام محكمة محايدة. وفى معظم الحالات، قد لا تتمكن منظمات حقوق الإنسان من الوصول إلى هذا المستوى لأسباب، منها: أن منظمات حقوق الإنسان لا تملك السلطة الجبرية على الشهادة أو إصدار المستندات، أو أن تفرض عقوبات على إخفاء الأدلة، وبرغم ذلك فكلما أمكن ينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تحاول تحقيق نفس المستوى "بلا أدنى شك" فى تحقيقاتها. وهناك مستوى آخر من الإثبات يتعلق بغلبة الأدلة والذي يستخدم في المحاكمات المدنية "أي التي لا تتضمن حرمان المتهم من حريته".

كما يجب أن يعتمد مستوى الإثبات الذى تستخدمه منظمات حقوق الإنسان على الإجراء الذى تنوى اتخاذه عقب الانتهاء من عملية تقصى الحقائق. وعلى سبيل المثال، قد لا تحتاج إلى إصدار بيان موجه إلى السلطات يعرب عن قلق المنظمة، وإنما تحتاج إلى بعض التقارير البسيطة حول انتهاكات حقوق الإنسان،

ومن الناحية الأخرى يحتاج التقرير المهم الموجه للنشر إلى أدلة أكبر على حدوث هذه الانتهاكات.

وإذا كانت الحكومة قد أصبحت تعارض كل واقعة ترد في تقارير حقوق الإنسان ينبغي أن يكون مستوى الإثبات أعلى، بل من المفيد أن تشارك الحكومة في هذا الحوار أو تقتنع بأن تقوم بنفسها بتقصي الحقائق وإعلان النتائج التي تتوصل إليها.

كما أن مستوى الإثبات المطلوب قد يعتمد على الجمهور أيضا الذي يوجه إليه التقرير. حيث تحتاج بعض هيئات الأمم المتحدة إلى مستوى أعلى من الإثبات قبل اتخاذ أي إجراءات ضد ادعاءات التعرض للتعذيب.

وقد يكتشف فرد عملية تقصي الحقائق بعض الأدلة التي تختلف في أهميتها وكفايتها، ولكن يجب مراعاة الاتساق والحذر في صياغة الاستنتاجات. وينبغي أن يذكر التقرير مستوى الإثبات الذي اعتمده فرد عملية تقصي الحقائق.

وينبغي على فرد بعثة تقصي الحقائق أن يفصح في تقريره عن مدى قوة مستوى الدليل بشكل عام، وفي معظم التقارير يمكن ذكر أحداث غير مؤكدة مائة بالمائة طالما تم توضيح مدى احتمال حدوثها. وعلى سبيل المثال، إن لم يتوافر دليل كاف "لاستنتاج مؤكد"، يمكن تقديم الحالة على أنها "محتملة" أو "أن هناك احتمالا كبيرا" أو "أن شهود عيان ذكروا أن" أو أي عبارات أخرى مماثلة.

وعندما تعد منظمات حقوق الإنسان تقارير عن أزمات مفاجئة لم يتح لها الوقت الكافي للتحقق من كل الوقائع وعمل تقرير شامل، في هذه الحالة لا يحذر تطبيق قواعد مستوى الإثبات بأقل من الحد الأدنى في إصدار بيانات تتعلق بالحالة. فالتقارير أو (البيانات العاجلة) التي يتم إصدارها في هذه الحالات ينبغي أن تعد بكفاءة حتى إذا وقع خطأ ما لا تلتزم به المنظمة طوال حياتها، فمثلا تستخدم العبارات على شاكلة "أعلن شهود عيان أن" و"لا يمكننا التأكد حاليا" في كتابة التقارير عن هذه الحالات.

وينبغي أيضا توافر بعض الاتساق في مستوى الإثبات الذي يستخدم من تقرير إلى آخر إلا إذا توافرت أسباب لتغيير ذلك وعلى سبيل المثال إذا تم توصيف أحد أشكال العقاب كنوع من التعذيب في أحد التقارير، فلا يجب أن يتبدل ذلك دون توضيح الأسباب في تقرير آخر. وقد ظهرت بعض المحاولات لتصنيف مستويات الإثبات، مثال ذلك: كان لدى لجنة الحقيقة التابعة للأمم المتحدة في السلفادور

United Nations Truth Commission ثلاثة مستويات من الإثبات؛ أولها كان "الإثبات القاطع" الذي يشير إلى الأدلة التي تتميز بدرجة أعلى من الإقناع، والثاني هو "الدليل الكبير" الذي يدعم استنتاج معين، وأخيرا "الدليل الكافي" الذي يعتبر دليلا يدعم استنتاج معين، ولا يتناقض معه. كما أن لجنة الحقيقة كانت تتبع نهجا يقوم على أساس عدم كفاية الشاهد أو المصدر في حد ذاته للبرهنة على حقيقة واقعة مهمة.

ويجب ملاحظة أن اتباع هذه القواعد من قبل منظمات حقوق الإنسان قد يعرقل الوصول إلى نتائج في بعض الحالات التي قد يكون لديها دليل على وقوع انتهاكات حقوق الإنسان فيها، ولكن هذا الدليل لا يكفي للبرهنة عليها.

(g) تدعيم الدليل

إن تدعيم الدليل عبارة عن عملية الجمع والربط بين مختلف الأدلة التي تبدو منفصلة ومتمايزة؛ من أجل التحقق من احتمال حدوث أمر ما تمت البرهنة عليه. وتكون هذه العملية بالغة الأهمية عندما لا يكون المبلغون محل ثقة أو منحازون، أو عندما لا يوجد إلا دليل ظرفي على المسألة محل التحقيق. وحتى نتمكن من التوصل إلى استنتاجات قوية تقوم على أسس متينة ينبغي على أفراد بعثة تقصى الحقائق لحقوق الإنسان غربة المعلومات المتاحة، والبحث عن المعلومات المشتركة والبيانات المؤكدة.

ومن أجل تحديد مدى مصداقية المعلومات التي تم التوصل إليها يمكن لأفراد بعثة تقصى الحقائق مراجعة المعلومات للبحث عن إمكانية تدعيمها. فمثلا، عند مقابلة اللاجئين، قد لا يتمكن من يجري المقابلة من زيارة بلداهم الأصلي للتحقق من المعلومات التي يتلقاها. في هذه الحالة يتحتم جمع المعلومات من أكبر عدد من الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس المنطقة الجغرافية، ثم مراجعة المعلومات للبحث عن التشابه فيها من أجل تدعيم الدليل. وقد تساعد الزيارات الميدانية في التأكيد على صحة المعلومات التي تم الحصول عليها من الشهود. ومثال ذلك أن مجموعة العمل المؤقتة في "شيلي" التابعة للأمم المتحدة U N Ad Hoc Working Group استطاعت التأكد من أن فيلا (جريمالدي) كانت تستخدم كمكان للاعتقال والتعذيب، عقب زيارة أحد الغرف التي تطابق لون بلاط الحوائط الأزرق فيها مع الحوائط التي ظهرت في صور السجناء المنشورة في ثلاث صحف مختلفة، وكذلك مع الوصف الذي قدمه سجين سابق لهذه الغرفة. وبالمثل، يمكن استخدام

الشواهد البدنية مثل العلامات والخدوش فى أجساد ضحايا التعذيب للتأكيد على المعلومات التي تم الحصول عليها بخصوص ممارسات التعذيب.

(ز) الأدلة الظرفية

وفى حالات أخرى قد يكون من العسير جدا الحصول على أدلة مباشرة حتى عند الحد الأدنى. فمثلا، قد لا يمكن معرفة انتهاك، أو مجموعة انتهاكات، بسبب إخفاء مرتكبيها الدليل عليها، أو لأن الشهود خائفون أو أن الدخول إلى المنطقة ممنوع. وفى هذه الحالة، يعتمد على الدليل الظرفي بدرجة أكبر من المعتاد. فقد يساعد الدليل الظرفي على إعادة هيكلة الحالة. ومثال ذلك، قد تساعد شهادات الضحايا الذين تم اختطافهم وإنكار القبض عليهم، وظلوا على قيد الحياة حتى إطلاقهم ووصفوا كيف تم احتجازهم بواسطة قوات الأمن أو الجيش، على تكوين صورة متكاملة لطريقة قيام المرتكبين بالعملية. ويتطلب الدليل الظرفي عملية استنتاج من الوقائع المقدمة من الشهود. وعلى سبيل المثال، أكد أفراد بعثة تقصى الحقائق فى (السلفادور) التورط الرسمى فى اختطاف وقتل الضحايا من خلال تحليل أسلوب عمل رجال الأمن بالطريقة التالية:

"رجال مدججون بالسلاح بملابس مدنية يستقلون سيارة ذات زجاج عاكس، يختطفون الضحايا الذين تنطبق عليهم مواصفات معينة، مثل النشطاء السياسيين، وأعضاء النقابات، والقيادات الطلابية أو المجتمعية. ويتم اختطاف الضحايا من منازلهم أو من الشوارع أو من أماكن عملهم أو من المدارس، وغالبا ما يتم الاختطاف فى وضوح النهار وأمام شهود، مما يدل على أن مرتكبي هذه الحوادث لديهم شعور بالحصانة ضد العقاب، وأحيانا أثناء الليل خلال حظر التجوال مما يدل على وجود هذه الحصانة فعلا. وبعد ذلك يتم العثور على الجثة فى مكان بعيد عن مكان الاختطاف تبدو عليها علامات التعذيب وتكون موثوقة اليدين ومعصوبة العينين، مما يدل على أن الاختطاف تم بهدف التحقيق. وقد يكون مكان إلقاء الجثث قريبا من قاعدة عسكرية أو يتم إلقاء الجثث خلال فترة وفى مكان نقاط التفتيش العسكرية، حيث يفرض حظر التجوال لمنع الأشخاص العاديين من حرية الحركة".

هذه الأمثلة توضح أن أفراد تقصى الحقائق المحنكين يمكنهم إثبات الحالة رغم صعوبة الحصول على أدلة مباشرة عبر جمع الأدلة الظرفية وتحليلها بدقة والتي تحيط بالانتهاكات. ورغم ذلك، يجب ملاحظة أن "مشكلة استخدام الدليل غير المباشر لا تكمن فى عدم إمكانية التعويل عليها كثيرا، وإنما فى العجز عن

التمييز فى تقارير تقصى الحقائق بين النتائج القائمة على الأدلة المباشرة والاستنتاجات المبنية على الأدلة غير المباشرة. فيجب على المنظمات غير الحكومية أن تذكر - بوضوح - الأسس التي أقامت عليها استنتاجاتها".

(ح) الاعتراف على النفس

فى أغلب الأحيان، تميل الحكومات إلى إنكار النتائج التي توصلت إليها منظمات حقوق الإنسان تماما، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن الدأب فى نشر التقارير الموثقة، يؤدى غالبا إلى نجاح هذه المنظمات فى إجبار الحكومات على الاعتراف، ولو على الأقل بطريقة غير مباشرة، بهذه النتائج. ومثال ذلك، قد تنشر إحدى منظمات حقوق الإنسان تقريرا عن عدد من حالات الاختفاء، وقد ترد الحكومة بالاعتراف أن عددا قليلا فقط من هذه الحالات قد حدث. وقد تتقبل المنظمة اعتراف الحكومة على نفسها كحقيقة ثابتة أو على الأقل كحد أدنى لعدد حالات الاختفاء. وعادة يتم الحصول على هذه الاعترافات المحدودة من فم الأسد، ويتم تفسيرها وإثباتها ضد الحكومة. وكلما أمكن، ينبغي مقابلة موظفى الحكومة، ربما يتم التوصل إلى معلومات أو ملاحظات من هذه اللقاءات تكون مفيدة في التحقيق.

وفى حالة رفض الحكومة مقابلة منظمات حقوق الإنسان أو التزامها الصمت رغم نشر تقارير مؤكدة لا يمكن تفسير صحتها تلقائيا على أنه اعتراف من الحكومة بحدوث الانتهاكات الواردة بالتقارير. ورغم ذلك، فإن رفض الحكومة مقابلة مجموعات حقوق الإنسان يمكن التحويل عليه كعلامة على عدم التزامها بحقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فإن موافقة الحكومة على أن تلتقى بأفراد بعثة تقصى الحقائق يمكن اعتبارها دليلا على أن عملية تقصى الحقائق كانت عادلة.

(ط) عبء الإثبات

عندما تكشف منظمة حقوق الإنسان - على أساس استنتاجاتها عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، يكون واجبا على الحكومة أن تثبت عدم مسئولية الجهات الحكومية عن هذه الانتهاكات؛ فعلى الإثبات يقع على الحكومة. وعبء الإثبات يعنى على من تقع مسئولية تقديم الدليل، سواء كانت المنظمة المشاركة في تقصى الحقائق أو الحكومة.

ومن الواضح أن منظمات حقوق الإنسان ترغب دائما أن تلقى هذه المسؤولية على عاتق الحكومة. ولكن يلزم عليها أن تقدم الأدلة الكافية لنقل هذا العبء إلى الحكومة لكي تعلق على الأحداث. إن أحد الأهداف الأساسية من تحقيق قضايا حقوق الإنسان هو اكتشاف الحقيقة أو الاقتراب منها إلى أبعد حد، وتقديمها بطريقة تلقى عبء الإثبات على الحكومة، أي إجبار الحكومة على الرد واتخاذ إجراء معين تجاه ذلك. وفي كل خطوة، ينبغي أن تكون الأدلة كافية لتحويل العبء على عاتق الحكومة. ومسألة "كفاية" الأدلة متغيرة دائما.

الفصل الثالث

مشكلات تقصي الحقائق
والحلول المقترحة

إن جمع المعلومات الدقيقة عن انتهاك حقوق الإنسان يحتاج إلى صبر ومهارة وفى بعض الأحيان يكون محفوفًا بالمخاطر. إنها مهمة تتطلب المثابرة والحنكة والشجاعة والإخلاص.

وربما تواجه عملية جمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان ظروف معينة تعوقها بصورة حادة. وفيما يلي بعض المشكلات الشائعة التي تواجهها المنظمات المهمة بتقصي الحقائق:

١ - صعوبة المناطق التي تحدث فيها الانتهاكات:

يعتمد نجاح عملية تقصي الحقائق في موقع الأحداث على إمكانية دخول منطقة معينة، وغالبا ما يواجه أعضاء بعثات تقصي الحقائق بوضع تفرض فيه الحكومة (أو جماعات المعارضة المسلحة) قيودا على زيارة المنطقة بهدف تقصي الحقائق. وبدون ذلك يكون الانتقال إلى المنطقة مخاطرة بسبب استمرار المواجهات المسلحة.

وفى أحيان أخرى يمكن فقط دخول المنطقة فى حراسة من الحكومة المعنية. ويحدث ذلك مع وجود عميل يحاول التواجد عند إجراء جميع المقابلات، بما يشكل قيودا على حرية الشهود ويرهبهم. وفى هذه الحالة، ينبغي على أفراد البعثة أن يوضحوا لمندوب الحكومة (العميل) قاعدة مهمة - وهى أن المقابلات لابد أن تحدث دون تدخل من جانبه على هذه الصورة. غير أن العميل الذي يتصرف طبقا لأوامر مشددة من قياداته العليا، ربما يصر على التواجد أثناء المقابلات. ولذلك يكون الحصول على إذن من السلطات العليا بالتمكين من إجراء المقابلات مع الضحايا دون أدنى تدخل أمرا ضروريا. وإذا لم تتوافر تلك الضمانات من الحكومة أو جماعات المعارضة المسلحة التي تمارس القمع، فينبغي على منظمة حقوق الإنسان أن تنتظر في أمر تأجيل الزيارة.

يجب على بعثات تقصي الحقائق أن تتجنب التنقل في صحبة مسئول الحكومة أو جماعات المعارضة المسلحة. حيث يعكس ذلك مشاعر الانحياز حتى وإن أجريت المقابلات دون حضور ممثل عن أي من الجانبين. والتنقل في صحبة

مسؤولين من الحكومة أو من جانب جماعات المعارضة المسلحة يمكن أن يحول دون إقناع شهود العيان في المنطقة بالتحدث إلى أفراد البعثة، وسوف يؤثر ذلك أيضا على مصداقية التقارير. وينبغي دراسة ما إذا كان هناك حاجة ملحة للتنقل في صحبة الحكومة أو جماعات المعارضة المسلحة من عدمه، كما ينبغي دراسة إمكانية التنقل في صحبة أفراد من هيئات الإغاثة أو رجال الدين.

وعادة، يجوز لمنظمات حقوق الإنسان الدولية تأجيل الزيارات عندما لا يسمح بحرية الدخول إلى منطقة ما من أجل تقصي الحقائق. وبدلا من ذلك، يمكن الاعتماد على الشهادات المكتوبة أو إجراء مقابلات مع الشهود خارج البلاد، وبعض المنظمات تقوم بزيارات لمواقع الأحداث دون إخطار مسبق للحكومة المعنية.

وتتعامل منظمات حقوق الإنسان المحلية مع هذه المشكلات بطرق مختلفة، مثل الاستعانة باتصالاتهم داخل المنطقة، أو طلب المساعدات من أقاربهم أو من المحامين أو الصحفيين. كما يمكنهم شن الحملات للضغط على الحكومة من أجل ضمان حرية التنقل لأفراد بعثة تقصي الحقائق. الأهم من ذلك هو الحصول على ضمانات من الحكومة بعدم الانتقام من أفراد البعثة أو شهود العيان. وهناك تكتيك آخر تتبعه المنظمات المحلية يتمثل في تنظيم بعثة تقصي الحقائق من شخصيات ذات مكانة مرموقة يذهبون إلى المنطقة برفقة شخصيات وممثلين عن منظمات لها مكانتها لتشكيل وفد لإقناع الحكومة برفع القيود المفروضة.

٢ - المخاطر التي تهدد أمن وأمان أفراد بعثة تقصي الحقائق:

إن العاملين في مجال حقوق الإنسان غالبا ما يتعرضون للاضطهاد والملاحقة، ويمكن أن يصبحوا ضحايا نفس الانتهاكات التي يقومون بتوثيقها. ولهذا فمن الأهمية المطلقة أن تضع المنظمات العاملة في مجال تقصي الحقائق في اعتبارها أمن وأمان الأفراد الذين يشاركون في عملية تقصي الحقائق.

وبالمقارنة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية، كانت بعض المنظمات الدولية العريقة أكثر نجاحا في الحصول على ضمانات من الحكومة المعنية لأمن وأمان أفراد بعثتها التي تقوم بتقصي الحقائق. ومع ذلك، حتى عند منح هذه الضمانات، لا توجد ضمانات لمراعاتها في الممارسة الفعلية. وبالتالي ينبغي على المنظمات التي تقوم بتقصي الحقائق، خاصة منظمات حقوق الإنسان المحلية، أن تعد أفراد بعثتها لاتباع بعض إجراءات الأمان عند جمعهم المعلومات في مواقع الأحداث.

وينبغي على المنظمات المشاركة في تقصى الحقائق، أن تدرب أفراد بعثتها (أو تعطى تعليمات لفودها) على اتخاذ إجراءات أمنية بسيطة، مثل تجنب التنقل فرادى ففي ذلك خطورة التعرض لجرائم الاعتداء، أو فقدان الطريق، وقد يعرضهم للقبض عليهم واحتجازهم في منطقة تبادل النيران في حالة وجود نزاع مسلح. وعلى المنظمات أيضا أن تصمم على معرفة أين يتوجه أفراد البعثة ومتى سيعودون. وينبغي أيضا أن تكون لديها خطة للتحرك إذا لم يعد أفراد البعثة في الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المنظمة أن تطلب من أفراد بعثتها الاتصال بزملائهم في مواعيد محددة. وينبغي على أفرادها معرفة الإسعافات الأولية لما في ذلك من أهمية وفائدة.

ويجب أن يتبع أفراد بعثة تقصى الحقائق احتياطات أمنية خاصة في حالات الصراعات الداخلية المسلحة، حين يزورون منطقة يدور فيها القتال يجب أن تكون لديهم خطة واضحة بما سيفعلونه عند مواجهة العسكريين أو أفراد من جماعات المعارضة المسلحة في نقاط التفتيش. عليهم مثلا أن يحددوا ما إذا كان من الأسلم الكشف عن هويتهم مع تقدير النتائج المترتبة علي مثل هذه الإجراءات أو عدم الكشف عنها.

ويجب على أفراد بعثة تقصى الحقائق معرفة من سيصحبهم في تنقلاتهم أثناء زيارات تقصى الحقائق وتحديد درجة الثقة فيه، فأهمية تقييم جدارة الدليل بالثقة تأتي قبل الشروع في إجراءات الرحلة.

وقد يضطر أفراد البعثة في حالة الصراع المسلح بمنطقة الزيارة- لاتخاذ إجراءات مثل الامتناع عن التدخين أو استخدام الكشافات في الليل، فقد تطلق قوات الجيش أو العصابات النار على الضوء باعتباره هدفا، كما يجب أن يتعلم أفراد البعثة كيفية اتخاذ السواتر في حالة تبادل القذائف.

٣ - المخاطر التي تهدد أمان وأمن الشهود:

في بعض الأحوال يتعرض الشهود، بل والضحايا أيضا، لعمليات انتقامية بعد الإدلاء بشهادتهم. وربما يعتقل الشهود أو يعذبون أو حتى يقتلون بسبب الإدلاء بشهادتهم لبعثة حقوق الإنسان لتقصي الحقائق. ولهذا ينبغي على أفراد البعثة أن يضعوا في اعتبارهم دائما أمن ورعاية الأشخاص الذين يقدمون لهم المعلومات.

وعلى أفراد البعثة، بعد موافقة الشهود علي إجراءات المقابلة، أن يطلبوا

المساعدة من علاقاتهم الموثوق بها تشجيعا للشهود على التعاون معهم، وأن يضمنوا عدم ذكر أسماء الشهود وأن يحافظوا على سرية الشهادة بناء على طلبهم. ومن المفيد هنا الاستفسار عن مدى السرية التي يريدها الشاهد من فرد البعثة أن يلتزم بها. وعلاوة على ذلك، فإن على أفراد البعثة الاستماع إلى الشهود في جلسات خاصة والابتعاد عن جلسات الاستماع العلنية التي تكون فيها ضمانات السرية أو عدم ذكر الأسماء ضربا من العبث. كما ينبغي أن يدرك أفراد البعثة مخاطر أن "شهادات المصدر المجهول ربما تخفي وقائع غير دقيقة وروايات غير مسئولة".

٤ - جمع معلومات غير موثقة:

في بعض الحالات، خاصة في ظروف الصراعات المسلحة، يجب الانتباه إلى أنه ربما تكون معظم المعلومات التي تجمع قد تم تنقيحها من قبل أحد أطراف النزاع. وإذا لم تقم منظمة حقوق الإنسان بتحقيق هذه المعلومات بطريقة وافية، فإنها بذلك تخاطر بنشر وجهة النظر الخاصة بأحد أطراف النزاع. ولذلك ينبغي أن يتلقى أفراد بعثة تقصي الحقائق تدريباً أساسياً على كيفية تحقيق ومراجعة المعلومات التي يجمعونها.

وبالمثل، في حالات الصراعات العرقية والصراعات الاجتماعية الأخرى، تكون المجتمعات منقسمة، ومن داخل كل مجموعة اجتماعية تمارس الضغوط على أعضائها لإلقاء اللوم على المجموعة الأخرى في الصراع. وكذلك، ربما يميل الضحايا من جانبهم إلى المبالغة في سرد الوقائع لكسب التعاطف نحو الجماعة التي ينتمون إليها. لذلك يجب على أفراد بعثة تقصي الحقائق الاهتمام بتقييم المعلومات التي يحصلون عليها في مثل هذه الحالات. وينبغي على أعضاء البعثة أيضاً التأكيد على أنهم لا ينحازون إلى أي من الجماعات المتورطة في الصراع.

٥ - تردد الشهود في تقديم المعلومات:

في بعض الأحوال ربما يشعر أقارب الضحايا أن الإدلاء بالمعلومات سيعرضهم لخطر أو أنه عديم الجدوى، وربما غير مستعدين، أو شديدي القلق من تقديم المعلومات. وفي هذه المواقف، غالباً لا يكون أمام أفراد البعثة أي بديل سوى الانتظار. وفي أحيان أخرى خاصة في حالات النزاع المسلح، ربما يتعرض جزء من المقابلة لبعض الأمور الحساسة مثل وجود قوات عسكرية في منطقة الهجوم.

وربما يكون الشهود غير راغبين في الحديث عن مثل هذه الأمور أو يدلون بمعلومات خاطئة أو غير مكتملة لأنهم خائفون من الكشف عن أنهم يعرفون أكثر من اللازم حول المسائل العسكرية، أو لأنهم ربما يشعرون بالأمان إذا تظاهروا بالجهل. ويجب على أفراد بعثة تقصي الحقائق أن يضعوا في اعتبارهم أنهم يتعاملون مع أناس ومجتمعات محافظة على وجودها لأنها تعلمت كيف تتعايش مع كل من الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة. وحسب مدة النزاع، فكثير منهم تعلم التعايش مع هذه الأحداث لعدة سنوات. والتعايش يعنى كيف تقول الحقيقة بأسلوب يحميك عند التعامل مع أى من الجانبين أو عند التعامل مع الخارج ولذا، فلا تتوقع من هؤلاء أن يفتحوا لك صدورهم بتلقائية ويكشفوا عن تفاصيل حساسة.

وفى حالة اللاجئين أو المبعدين، ربما لا يقدم الشهود معلومات كاملة لأنهم يعتقدون أن ما يقولونه سوف يؤثر على الإعانات التي تقدم لهم باعتبارهم لاجئين.

٦ - قصور الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان:

وفى حالات معينة، بسبب عدم الوعي بحقوق الإنسان، لا يذكر بعض الضحايا الانتهاكات التي ارتكبت ضدهم. إذ أحيانا ما يعتبر ضحايا سوء المعاملة فى حوزة الشرطة أو حدوث الأضرار الجسدية أو الصدمات النفسية إجراء روتينيا تتبعه الأجهزة المعنية بتطبيق القانون، ولا يجدون فى ذلك أمرا غير عادى للدرجة التي ينبغى ذكره. وبالمثل، تتحمل النساء اللاتي يعانين من العنف داخل الأسرة في صمت بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك شأن خاص وليس انتهاكا لحقوقهن.

٧ - نقص التدريب أو المواد اللازمة للقيام بتقصي الحقائق:

هذه المشكلة غالبا ما تعاني منها منظمات حقوق الإنسان على المستوى المحلى. وليس أمرا محتما على كل منظمة حقوق إنسان محلية أن تقوم منفردة بتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها. لذلك يكون مجديا لو أن عددا من منظمات حقوق الإنسان وفرت المواد اللازمة لتكوين بعثات لتقصي الحقائق، بطريقة مشتركة إلى جانب الأنشطة الأخرى المرتبطة بها، هذا الجهد المشترك يجب أن يقوم على فهم واضح لنطاق وهدف عملية تقصي الحقائق. وينبغي كذلك أن تقوم منظمات حقوق الإنسان على المستوى المحلى ببذل جهودها من أجل صياغة أساليب التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي حتى تتعلم من منظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة التي اكتسبت خبرات مماثلة في مجال تقصي الحقائق.

الفصل الرابع

إجراء المقابلات الشخصية

إن إجراء المقابلات الشخصية هو أكثر الطرق شيوعاً في جمع المعلومات، ومن هنا تأتي أهمية تطوير المهارات الخاصة بالمقابلات الشخصية لدى المهتمين بعملية تقصي الحقائق. ويمكن تطبيق التقنيات الأساسية لإجراء المقابلات للحصول على أكبر كمية من المعلومات، ولتوضيح النقاط الغامضة أو المختلطة، واختبار صدق وجدية الشهادات المقدمة. إن المقابلات الشخصية تتطلب قدراً من التخطيط والإعداد. فإجراء المقابلات بطريقة سيئة يؤثر على البيانات التي يتم الحصول عليها، فضلاً عن عزل الضحايا والشهود.

من المفيد أن تفكر بعثة تقصي الحقائق في أن "المقابلة" عملية تتكون من ثلاث خطوات، يخطط لها على هذا الأساس. والمراحل المعتادة لإجراء "المقابلة"، هي:

١- ما قبل المقابلة:

تأكد من ملاءمة مكان إجراء المقابلة والظروف المحيطة بها وتوقيتها، لا بد أن يكون مكان المقابلة ملائماً، ويتوفر على مناخاً جيداً عبر الحد من أسباب تشتيت الانتباه، من حيث التعرف على الحالة وعلى الشخص الذي تلقاه أولاً، ولكن لا تكون استنتاجات مسبقة. ودائماً يكون من الأفضل إجراء لقاءات فردية بدلاً من لقاء مجموعات، وينبغي بذل أقصى جهد ممكن للتحدث مع الشاهد على انفراد.

الوعى بعناصر انتهاكات حقوق الإنسان التي يجب التحقيق فيها حتى يمكن إعداد مجموعة من الأسئلة أو قوائم الاستبيان قبل إجراء المقابلات. وفي حالة عدم إعداد قائمة تفصيلية بالأسئلة، يمكن لفرد بعثة تقصي الحقائق أن يلجأ لقائمة بسيطة تتكون من "كيف، أين، متى، من، ماذا، لماذا".

٢- إدارة المقابلة:

من الهام البدء بمقدمة ضرورية حول طبيعة المقابلة والغرض منها. وشرح بوضوح غرض اللقاء والنتائج المترتبة على الإدلاء بالمعلومات إن وجد. واستأذن إذا كنت تنوى في تقديرك استخدام اسم من تجرى معه المقابلة. كما يجب عليك أيضاً أن توضح الكيفية التي سوف تستخدم بها المعلومات.

كما يجب عليك أن تكون علاقة حميمة وثقة متبادلة بينك وبين من تجرى معه المقابلة الشخصية، وأن تعبر عن احترامك وتقديرك له، ولا تنصب من نفسك حكما أو تظهر ميولك أو هواجسك تجاه من تلقاه، وكن على وعى أن مدى استجابة من تقابله تعتمد على خبراته السابقة، لذا فلا تتوقع أن يستجيب بطريقة يمكن التنبؤ بها.

لا بد أن تتوفر درجة ملائمة من التوازن بين الحساسية تجاه مشاعر الأفراد وحاجاتهم وبين الحصول على المعلومات الأساسية المطلوبة. وذكر نفسك أن المقابلات لا تجري لمجرد الفضول إنما لغرض أهم، هو التحقق من الوقائع.

سجل المقابلة كتابة أو على شريط كاسيت. ولكن أحيانا ينزعج الشاهد من الكتابة أو التسجيل، لذا اطلب الإذن بتسجيل ملاحظات أو شرح لماذا تحتاج لذلك. وفي بعض الحالات لا يكون فرد بعثة تقصى الحقائق في وضع يمكنه من تسجيل ملاحظات، في هذه الحالة عليه أن يوفر فرصة ووقتا ملائمين لتسجيل النقاط الرئيسية التي وردت في الحديث فورا بعد المقابلة.

تعلم فن أن تكون مستمعا جيدا، وتجنب السيطرة على المقابلة وكن حساسا للإشارات غير اللفظية، ولاحظ سلوك، من تقابله وتصرفه أثناء المقابلة، واسمح بلحظات من الصمت.

دع الشاهد يحكى قصته بطريقته الخاصة، ولكن تأكد من أن السرد لا يخرج كلية عن السياق. استخدم قدراتك الخاصة لترشد الشاهد بلطف إلى ضرورة العودة للموضوع الرئيسى، وربما يساعذك الضحية بأن تطلب منها حكاية القصة بالترتيب الزمنى لأحداثها من أجل المحافظة على هيكلها والإقلال من إمكانية أن يختلط الأمر على من يجري المقابلة بسبب كثرة التفاصيل.

لا تشر إلى الشهود الآخرين أو تستخدم أسماءهم، واطلب ممن تجرى معه اللقاء تعليقه بالرفض أو الإيجاب على آرائهم. كما يجب احترام خصوصية من تجرى معه المقابلة.

تجنب طرح الأسئلة بطريقة توجه من تقابله إلى إجابات معينة. وعلى سبيل المثال، اطرح سؤالك كالتالى: "كيف تعامل معك حرس السجن؟"، أو تسأل "هل تعرضت للتعذيب؟" إذ أنه فى بعض الحالات، ربما تجد الشاهد، منطلقا من استجابته واحترامه لمن يجري معه اللقاء يرد دائما بالإيجاب على أسئلته ، ولهذا

يفضل أن يكون عدد الأسئلة التي تستوجب الرد بـ "لا" أو "نعم" عند الحد الأدنى.

لا تعد بأي نتائج أو مكافآت عند اللقاء. ولا تخلف آمالا وهمية، ووضح أن الشهادة سوف تساعد ضحايا آخرين يتعرضون لنفس الموقف. ولا تعط انطباعا بأن نجاح بعثة تقصى الحقائق يعتمد على شهادة من تجرى معه المقابلة، أوضح أنك سوف تجرى عدة لقاءات أخرى، وأنت سوف تستخدم العديد من الشهادات الأخرى لتوضيح أبعاد المشكلة. كما يجب أن تشرح إجراءات المتابعة المتصلة التي ستتخذ في إطار التعامل مع المشكلة.

وعندما يشير الشاهد إلى قرية أو مكان ما، ينبغي سؤاله عن موقع هذا المكان (كم يستغرق الوصول إليه من الوقت، أو على أى بعد يقع بالكيلومترات.. الخ) وكم يبعد عن المدينة الرئيسية، ولا تفترض إمكانية تحديد موقع القرية أو المكان على الخريطة فيما بعد.

اطلب ممن تقابله أن يساعدك في الوصول إلى شهود أو مصادر أخرى للمعلومات. وتحقق من كيفية الاتصال به مرة أخرى عند الضرورة.

تذكر أن تدون المعلومات الأساسية المتعلقة باللقاء، مثل: وقت وتاريخ المقابلة، اسم الشاهد، وغيرها من المعلومات الأخرى التي تساهم في التعرف عليه. وتشمل النوع والسن والأصل العرقي، والدين والميول الأساسية أو غيرها، واسم المترجم، واللغات التي يترجم منها وإليها، وكيفية الاتصال بالشاهد أي "من خلال شاهد آخر أو عن طريق هيئة المساعدة المحلية، الخ" رتب المقابلات التي قمت بها رقمياً.

(٣) ما بعد المقابلة:

ينبغي على فرد بعثة تقصى الحقائق قراءة الملاحظات المدونة في مكان هادئ للتحقق من تغطية اللقاء لجميع النقاط. ثم عليه أن يرتب الشهود المقترح مقابلتهم في قائمه واحدة. وفي حالة ما إذا أشار الشاهد إلى بعض المستندات أو المواد المنشورة، على فرد البعثة أن يدون ملاحظة منفصلة عن المواد التي يرى ضرورة الحصول عليها قبل مغادرة المنطقة التي يجري فيها التحقيق. وعند مشاركة أكثر من فرد في بعثة تقصى الحقائق - وقيام كل واحد منهم بإجراء المقابلات بشكل مستقل - ينبغي إجراء مراجعة أولية للمعلومات التي حصلوا عليها جميعاً. وفي حالة ذكر الشاهد أثناء المقابلة لموقع ما أو شيء مادي، ابحث عن

هذا المكان أو ذلك الشيء بهدف التأكيد. وعند الضرورة، حاول إعداد الخرائط أو الرسوم اللازمة.

لا تنس "دون ملاحظتك في أقرب وقت ممكن".

عناصر إجراء المقابلة الشخصية

١ - الأسئلة:

عليك أن تعد استبياناً يتناسب مع الانتهاكات التي يتم تحريها. فإن إعداد الاستبيان حتى لو لم يتم استخدامه، يساعد على توضيح العناصر التي يتضمنها الانتهاك، ويضمن البحث عن المعلومات المهمة مع من تجرى معه المقابلة. وعلى سبيل المثال، في تحقيق ادعاء بحالة اختفاء قسرى توجه تلك الأسئلة التي تساعد على تحديد مكان الضبط أو الاختطاف أو أين تمت رؤية الشخص المفقود للمرة الأخيرة وبصحبة من شهود؟ فهذه الأسئلة تساعد على التحقق مما إذا كان الاختفاء قسرياً من عدمه.

دون ملاحظات في الأمور التي تحتاج إلى توضيحات أكثر أو مراجعة مزدوجة، عندما تبرز أثناء مقابلة الشهود. فالملاحظات التي تدون في لقاء مع أحد الشهود يمكن أن تستخدم في سؤال عند اللقاء مع شاهد آخر.

ويجب أن تهتم كثيراً باختيار الكلمات، وأن تتجنب الكلمات المشحونة بالعواطف. وكذلك استخدم اللغة والكلمات اليومية المعتادة وتجنب الرطانة غير المفهومة. وحاول استخدام لغة وتعبيرات الضحايا واطلب التوضيح عندما يستخدم الضحايا تعبيرات غير واضحة. مع تجنب الأسئلة السريعة والمتعجلة، فالإيقاع البطيء للأسئلة يؤدي إلى نتائج أفضل من وابل الأسئلة. كما لا يجب على من يجري اللقاء أن يتصرف كما لو كان محققاً، ولا تعبر عن آرائك أثناء المقابلة. وكن مهذباً واستمع إلى الشاهد حتى النهاية.

حافظ على سرية المصدر (لا تذكر اسمه) عندما تستخدم كلامه لاختباره مع شاهد آخر، وقد يعتقد بعض الشهود أن من يجري المقابلة يوجه الكثير من الأسئلة لأنه لا يصدقهم، وفي هذه الحالة يجب توضيح أن هذه الاستفسارات ضرورية من أجل توضيح الواقعة واستكمال جوانبها.

الغرض من توجيه الأسئلة هو الحصول على ردود كافية تدعم ادعاء ما، ومع ذلك فإن المعلومات المتضمنة في بعض الإجابات ومن أجل التوضيح الكامل للموضوع الذى جرى عنه التحقيق تعتمد على مدى التمهيد على مستوى الأدلة التى ينبغى تحقيقها ومستوى معرفة الشهود. على سبيل المثال، فى حالة الصراع العسكرى، لا يعد كافيا أن يصرح أحد الشهود "إنهم أطلقوا النار بصورة عشوائية" (أو يدلى بتصريح يودى إلى هذا المعنى)، ويلزم تمحيصه للتحقيق عما إذا كان إطلاق النار تم بصورة عشوائية أم لا من منظور المبادئ الإنسانية التى تحكم النزاعات العسكرية. وحيث إن الشاهد قد لا يكون لديه القدرة على تحديد تلك الفروق فإن مسئولية تحقيق الوقائع، والحصول على التفسيرات الضرورية لتلك التصريحات بأقصى ما يمكن من التدقيق، تقع على عاتق فرد بعثة تقصي الحقائق حتى يتأكد من وجود أدلة كافية تؤيد فكرة الهجوم العشوائي.

ضع فى ذهنك الاعتبارات الثقافية المحلية فى الحدث. مثلا، قد تكون المبالغة إحدى الخصائص الشائعة فى لغة خطاب المنطقة، مما يعنى أن التصريح بأن "آلاف البشر قتلوا" قد لا يكون صحيحا رغم صحة الشهادة بشكل عام. ومن الضروري ألا تدع جزءا من الشهادة يلغى بشكل تلقائي جزءا آخر منها.

٣ المترجمون:

فى بعض الحالات يستحيل القيام بإجراء مقابلة دون الاستعانة بمترجم، ولذا يجب أن يكون المترجم محايدا تماما، كما ينبغى أن يكون مجرد وسيلة اتصال. وينبغى أن تتحدث منذ البداية إلى المترجم أو المترجمة لتوضيح دوره بالتحديد بالإضافة إلى الغرض من المقابلة وحدد مع المترجم ما إذا كانت الترجمة فورية أو متتابعة، ولكلا النوعين مزاياه وعيوبه.

يحدث أحيانا أن يتدخل المترجم فى القضية ويبدأ فى توجيه الأسئلة التى تثير الاهتمام أو يبدأ فى النقاش مع من تجرى معه المقابلة. وفى هذه الحالة عليك بالتدخل أو أن تطلب ترجمة ما يدور وما تم من حديث. ولا ينبغى على المترجم أن يدلى بتفسيراته الخاصة إلى من يتقصى الحقيقة أو إلى الشاهد. أثناء الاتصال الشفوى الذى يحدث من خلال المترجم، ولذلك يجب أن تركز انتباهك نحو الشاهد وانتبه للغته وحركاته، وكن حذرا لما تقوله للمترجم فى حضور الشاهد، ولا تنقد الشاهد أبدا، فلا يوجد ضمان ألا يكون الشاهد قادرا على فهم ما تقوله للمترجم.

لا توجد قاعدة واحدة تتعلق باستخدام أجهزة مثل أجهزة التسجيل وكاميرات الفيديو والتصوير. ففي بعض الحالات قد لا يكون ممكناً استخدام أجهزة متطورة بسبب مخاطر أمنية تتعلق باستخدامها أو بسبب غياب الخدمات الأساسية مثل المواصلات والكهرباء. وينبغي على فريق تقصي الحقائق أن يقرر آیا من الأجهزة سوف تستخدم خلال الزيارة على أساس طبيعة المكان. و رغم ذلك، إذا قرر فريق تقصي الحقائق استخدام أجهزة متقدمة. ينبغي أن يتوقع الصعوبات التي قد يواجهونها ويعدوا خطة طوارئ للتعامل مع هذه الصعوبات. كما يجب الحصول على إذن الشاهد قبل استخدام أجهزة التسجيل عند الشهادة أو استخدام كاميرات التصوير والفيديو.

و عند استخدام جهاز تسجيل أثناء إجراء المقابلة، لا يجب أن تعتمد عليه كلياً بل عليك أيضاً أن تدون ملاحظاتك. فاستخدام جهاز تسجيل قد يعرضك لمخاطر أمنية أكثر من تدوين الملاحظات كتابة. كما أن تفريغ الشريط قد يكون أصعب من كتابة الملاحظات.

وإذا استخدمت كاميرات تصوير أو فيديو، عليك بتدوين وقت ومكان التصوير والظروف التي أحاطت به. ضع للصورة مقياساً يوضح الحجم الحقيقي للأشياء. وعند التسجيل على شريط الفيديو ضع ساعة داخل إطار الصورة للبرهنة على أن الصورة لم يتم التدخل فيها أو تزويرها.

مقابلة ذوي المزايا الخاصة

١ مقابلة الضحايا:

عادة ما يكون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هم أفضل مصدر للمعلومات. ورغم ذلك هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار عند إجراء المقابلة معهم، فقد يكون الضحايا تحت تأثير الصدمة بسبب التجربة التي مروا بها، وبالتالي، قد تكون حالتهم المعنوية والنفسية غير ملائمة للإدلاء بمعلومات. فإذا وافقوا على إجراء المقابلة، عليك أن تكون حذراً حتى لا تساهم في زيادة معاناتهم كما أن الضحايا قد تختلط لديهم الوقائع بسبب الآلام التي يعانون منها، فلا ترفض الاستماع إليهم، وكن صبوراً.

وقد يكون الضحايا مازالوا تحت أيدي السلطات، خاصة ضحايا التعذيب

النفسى . وربما يصعب لقاءهم أو الاتصال بهم. وحتى إذا أمكن لقاءهم، ربما يخشى الضحايا من الإدلاء بأية معلومات. لذا لا ينبغي الضغط عليهم، فمن اللازم، أن تكون نوعا من الألفة بينك وبينهم حتى يتعاونوا معك بعد خروجهم من تحت أيدي السلطات.

٢ مقابلة السلطات ومرتكبي الانتهاكات:

يكون من الضروري أحيانا إجراء مقابلة مع مسؤولى الحكومة قبل لقاء الأفراد، أو عندما يقرر فريق تقصى الحقائق زيارة منطقة معينة. أو التحقق من ادعاءات الشهود خلال المقابلات التي أجريت معهم.

وفى بعض الأحيان يتمكن أعضاء الفريق من مقابلة متحدث رسمى (عن الحكومة أو جماعات المعارضة المسلحة) وهنا يجب التزام المرونة حتى وإن كانت رواية المتحدث عن موضوع التحقيق لا يمكن تصديقها، وفتش فى حديثه عن المتناقضات دون أن تبدأ فى مواجهة معه. واستمع بذهن مفتوح لتتلقى البراهين التي تؤكد أو تنفي وقوع الانتهاكات المزعومة.

وكلما أمكن، ينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تستفيد من التحقيقات والاستفسارات الرسمية التى تأمر بإجرائها الحكومة من أجل إعلان النتائج التي حصلوا عليها ومن أجل جمع المعلومات من خلال هذه التحقيقات أيضا.

كما أن مقابلة السلطات ومرتكبي الانتهاكات المعروفين يتطلب خبرة وتخطيطا وإعدادا. ومن المهم الإعداد الذهني لهذه اللقاءات عبر تخیل سيناريو اللقاء وتمثيله قبل إجرائه فعلا.

٣ مقابلة ضحايا الانتهاكات من النساء:

من الضروري أن نضع فى اعتبارنا الظروف العامة التى نهدف إليها من تغطية انتهاكات حقوق النساء. وخاصة أن إنكار حقوق النساء واضطهاد المرأة تمتد جذوره ويرتبط بالبناء الاقتصادى الاجتماعى السياسى للمجتمع. ولذلك، فعلى أفراد بعثة تقصى الحقائق، وخاصة الرجال، أن يكونوا واعين بالقيم وأنماط السلوك التي تشكل تمييزا في المجتمع، كما أن عليهم تجنب تنميط الضحايا من النساء.

وبأسباب المشكلات الاجتماعية المرتبطة بجريمة الاغتصاب وأشكال العنف الأخرى، كما ينبغي دوما أن يؤخذ رأى المرأة التي تعرضت لمثل هذا الانتهاكات.

كما يجب أن يسبق الحصول على موافقتها الحرة للإدلاء بالشهادة رد على استفساراتها وتقديم شرح واف لها. وأن تتولى امرأة إجراء المقابلات مع ضحايا الاغتصاب من النساء.

٤ - مقابلة ضحايا الانتهاكات من الأطفال:

إن عملية جمع المعلومات من الأطفال تتم بصورة تدريجية، ولا يمكن أن تجمع كل المعلومات الضرورية في جلسة واحدة.

عليك أن تكون واعيا بأن تصورات الأطفال تختلف اختلافا واسعا عن تصورات البالغين، وأن تكون مستعدا لتقبل تصورات الطفل عن العالم، ولا تفرض عليه رأيك الخاص.

ولا يجب أن تعتمد في جمع معلوماتك على الطفل الضحية فقط، ولا حتى من خلال الحديث المباشر معه، فبالإضافة إلى أفراد عائلته، يجب أن تشمل عملية جمع المعلومات مصادر أخرى تحيط بالطفل، وعائلته وتشمل أصدقاءه، ومدرسته، وملاحظات الجيران وأية جهة لها صلة بالأمر... إلخ.

٥ - مقابلة اللاجئين:

عند لقائك باللاجئين يجب أن تكون حساسا تجاه أولئك البشر الذين نزحوا عن بلادهم. وعليك أن تتفهم أنه ليس من السهل عليهم أن يبتعدوا عن أوطانهم، دون أى موارد مادية. كما يجب على فرد بعثة تقصى الحقائق أن يشارك المبعدين مشاعرهم في عدم اليقين والاستقرار والافتقاد إلى السيطرة على مصادرهم. وعليك أن تتحقق مما إذا كان اللاجئين عرضة لأن يدفع بهم مرة أخرى من البلد التى يلجأون إليها إلى بلادهم الأصلي، أو أنهم يتعرضون للسجن أو أي شكل آخر من أشكال انتهاك حقوق الإنسان.

ولابد أن تتحقق من السبب الذى دفعهم إلى الهرب من بلادهم. وسوف يترتب على ذلك مناقشة تفاصيل الانتهاكات والاعتداءات التى يتعرضون لها ويعانون منها. وبحث المكان الذى يقيم فيه اللاجئون يعد عملا ضروريا من أعمال المتابعة والتخطيط، عليك أن تتحقق مما إذا كانوا يعيشون في معسكر للاجئين، وما إذا كان المعسكر يقيم تحت اختصاص حكومة البلد التى يلجأون إليه؟ هل هم سجناء أم أحرار؟ هل هم مشردون بلا سكن أم يعيشون مع عائلة أو أصدقاء.

إن عملية التحقق من المعلومات التي يقدمها اللاجئين تزداد صعوبة نظراً لأن من جرى اللقاء معهم قد لا يتمكنون من زيارة بلدهم الأصلي، لذلك ينبغي أن تتم مراجعة المعلومات وتحقيقها وإن أمكن يجب إجراء لقاءات مع عدد كبير من اللاجئين من نفس المنطقة للتحقق بصورة مستقلة وكاملة من حدوث انتهاكات حقوق الإنسان.

٦ - الجماعات المحلية وسكان المناطق الريفية:

إن طريقة حياة الجماعات المحلية، من حيث اللغة ووسائل الاتصال تختلف اختلافاً كبيراً عن السكان غير المحليين. لذلك ينبغي أن يدرك العاملون في مجال حقوق الإنسان الذين لا ينتمون إلي تلك الجماعات المحلية، هذه الفروق ويحترمونها.

٧ - سكان المناطق الريفية:

قد يكون لدى القرويين طريقة مختلفة في فهم الزمن، ونظراً لطريقتهم الخاصة في تسجيل الأحداث فكن حذراً واطلب توضيحاً للإشارات التي يقدمها الريفيون فيما يتعلق بتاريخ ووقت الحدث.

وعموماً قد يفتقد الفقراء والقطاعات الضعيفة الثقة، وربما يترددون في الإدلاء بأرائهم أو تقديم معلومات. وفي هذه الحالات، يمكن اللجوء إلى مساعدة المنظمات المحلية التي تعمل في المنطقة من أجل طمأننة الشهود الذين يخشون الإدلاء بمعلومات.

إعداد الإقرارات الموقعة

تحتوي الإقرارات الموثقة على وصف مكتوب لحدث ما كما يرد على لسان شاهدي عيان، ويقوم شهود بالتوقيع على محتوياتها.

وعادة لا تصر المنظمات غير الحكومية على الحصول على إقرارات موقعة من الشهود بسبب الاعتبارات الأمنية، ولأن الأساليب الرسمية قد لا تشجع الشهود على الإدلاء بشهاداتهم. ومع ذلك قد تدعم الإقرارات الموقعة من الشهود مصداقية الشهادة. وكلما أمكن، تستطيع منظمات حقوق الإنسان - بينما تحافظ على الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات - أن تحصل على إقرارات موقعة كجزء من نشاطها في تجميع الحقائق. فالمستندات الموقعة والموثقة مثالاً للإقرارات يمكن استخدامها في المحكمة وفي المنتديات الرسمية الأخرى.

وفيما يلي بعض الإرشادات لإعداد إقرار موقع من الشاهد:

الخطوة الأولى هي أن تطلب من شاهد العيان، الذي يوافق على توقيع إقرار أن يروي قصته ببطء، وأن يسجلها. وينبغي على من يقوم بالتسجيل أن يطلب توضيحا في النقاط التي لا تكون واضحة وألا يحاول توجيه الرواية. كما أن مقدم الإقرار عليه أن يدلي بشهادته فقط في الأمور التي لديه معلومات مباشرة عنها وليس فيما يتعلق بمعلومات سمعها من الآخرين.

ومن الضروري تسجيل الإقرار دون تدخل من الآخرين، أي تسجيله على انفراد. خاصة إذا وجد أكثر من شاهد عيان في حدث ما، ينبغي أن يروي كل منهم القصة على حدة.

وكلما كان ذلك ممكنا، يجب إعداد مسودة أخرى على الفور دون أن يضيف من يعدها أية معلومات من عنده.

وتتم قراءة المسودة الثانية على الشاهد ببطء، ويجب منحه وقتا كافيا ليري ما إذا كانت تحتاج إلى إضافة أو حذف. وعند موافقة الشاهد على المسودة يطلب منه توقيعها. ويوقع على كل الصفحات التي دونت عليها شهادته.

ويجب أن تتسق هذه الإقرارات على أساس النموذج المقبول عموما للإقرارات الرسمية، ويجب أن يبدأ بالمعلومات الضرورية عن الشخص الذي يدلي بالإقرار. وينبغي أن تكون اللغة المستخدمة هي لغة الشخص الذي يوقع الإقرار.

وفي النهاية، يجب أن تذكر بوضوح أن الموقع على الإقرار قد قرأه قبل التوقيع عليه، وبالمثل يجب أن يقر من قام بالتسجيل أنه أعد الإقرار. وأن يذكر وقت وتاريخ التوقيع. كما يجب أن يشهد عليه شاهدان مستقلان [انظر: الملحق- نموذج الإقرار].

الفصل الخامس

تقصي الحقائق...
مواقف ومناهج خاصة

مواقف خاصة

١ - تقصي الحقائق من ضحايا التعذيب:

يعد جمع المعلومات من الضحايا الذين تعرضوا للتعذيب واستمروا على قيد الحياة أمرا عسيرا للغاية، لأنه من المستحيل تقريبا أن نتفهم على وجه الدقة عمق الصدمة التي تعرضوا لها.

الخبرة الكافية التي تراكمت لدى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في مجال الحصول على معلومات من ضحايا التعذيب، يمكن استخدامها من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية في عملها مع ضحايا التعذيب. وعلى سبيل المثال، فقد طورت المجموعة الطبية الدانمركية في منظمة العفو الدولية بروتوكولا لإجراء اللقاءات والتحقيقات والفحص مع ضحايا التعذيب، فيما طورت مجموعة من الأطباء الكنديين بروتوكولا آخر باستخدام العرض التاريخي للانتهاكات أو التعذيب فيما يتعلق بقاء طالبي اللجوء في كندا. ومن واقع هذه الخبرات العديدة يجب على بعثة تقصي الحقائق أن تضع في اعتبارها النقاط التالية عند العمل مع ضحايا التعذيب:

- أن تضم بعثة تقصي الحقائق التي تحقق في ادعاءات التعذيب طبيبا واحدا على الأقل، ويكون من الأنسب وجود أخصائي تشريح. وعلى هؤلاء الأطباء أن يتناولوا جميع أنواع الإصابات البدنية التي يصفها الضحايا. ومن الضروري أن يقوم الأطباء، خاصة أولئك الذين تلقوا تدريباً على قراءة أدلة التعذيب، بتناول كافة أنواع الإصابات البدنية التي يصفها الضحايا وفحص الأعراض البدنية والنفسية التي تدعم وتؤكد ادعاءاتهم حول تعرضهم للتعذيب. وعادة، لا يحاول الفريق الطبي لتقصي الحقائق تحديد حدوث التعذيب من عدمه، وإنما فقط عليه أن يحدد ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها خلال الفحص والمقابلة تتسق أو لا تتسق مع سوء المعاملة التي يدعيها الفرد "الضحية"، فنادرا ما يمكن أن تبرهن الأدلة الطبية بشكل قاطع على صدق ادعاءات التعذيب، خاصة وأن مرور الوقت كفيل بإخفاء العلامات الجسدية الدالة على التعذيب، ورغم ذلك، إذا اتفق وصف

الأعراض الجسدية الذى يتم مباشرة بعد التعذيب، أو أى أعراض بدنية طويلة المدى، مثل الجروح، مع الأشكال المعروفة للمظاهر الخاصة بأشكال التعذيب المذكورة يعتبر فرد تقصى الحقائق أن النتائج تتفق مع الادعاءات بالتعذيب.

إن إجراء لقاءات مع ضحايا التعذيب حول تجربتهم يطرح مشكلات حساسة تتعلق بالحصول على معلومات دقيقة، إذ أنهم يخشون التعرض للتعذيب مرة أخرى. وقد يشبه اللقاء الذى يعقده فرد تقصى الحقائق إلى حد بعيد تحقيقات من قاموا بتعذيب الضحية بالدرجة التي تثير مخاوف واعية أو لا واعية عند ضحايا التعذيب.

وغالبا ما يبدي ضحايا التعذيب تخوفهم من الأطباء وممن يرتدون ملابس طبية، فقد يربط الضحية بينهم وبين أطباء قاموا بالمشاركة فى تعذيبهم؛ لذا يجب أن يتجنب الأطباء ارتداء الملابس الطبية عند التحدث مع ضحايا التعذيب.

وهناك أيضا إمكانية ألا يكون ضحايا التعذيب معتادين على الحديث مع غرباء حول أحداث شديدة الخصوصية شملها التعذيب والتي تسبب لهم حرجا فى الغالب. وينبغي على فرد تقصى الحقائق أن ينتظر الوقت المناسب لكسب ثقة الضحايا، بأن تؤدي الأسئلة الأولى بسلاسة إلى النقاط الحساسة فى اللقاء، وينبغي التعامل بحساسية إضافية مع الضحايا من النساء عند محاولة جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجنسية.

ويجب الحصول على المعلومات الأساسية التالية من ضحايا التعذيب:

- اسم الضحية وعمرها ومهنتها والحالة الاجتماعية والبيانات الشخصية الأخرى (في حالة طلب الضحية عدم ذكر الاسم يجب احترام ذلك).
- الحالة الصحية لها قبل القبض عليها، وتشمل الأمراض السابقة، والإصابات، وحالات التعذيب التي تعرضت لها الضحية قبل ذلك بالإضافة إلى الملف الصحي للحالة.
- وقت ومكان وتاريخ وظروف القبض على الحالة.
- نوع المعاملة التي تلقتها الحالة، مع ذكر التاريخ بدقة بالإضافة إلى المدة، والأدوات المستخدمة وهوية من قاموا بالتعذيب الخ.
- ظروف الاحتجاز، وتشمل: مساحة الزنزانة وعدد السجناء فيها، وجود حبس انفرادي من عدمه، وكمية ونوع الطعام، والإضاءة والأثاث والشروط.

الصحية ومدي توافر الرعاية الطبية.

- شعور الحالة أثناء عملية التعذيب، وأجزاء الجسم التي تأثرت بالتعذيب وأي أعراض جسدية أو علامات لوحظت عليها.
- الأحاسيس أو الأعراض الأخرى التي لاحظتها الحالة على فترات مختلفة بعد تعرضها للتعذيب مثلاً، بعد ذلك بأسبوع أو شهر، وأثناء عملية الفحص.
- أي فحوص طبية أو اتصال بأطباء تعرضت له الحالة أثناء الاحتجاز أو قبل إجراء المقابلة.
- أي علاج طبي تكون الحالة قد تلقتة فعلاً.
- أي أفراد يعتقد أنهم رأوا الحالة مباشرة بعد تعرضها للتعذيب ومن يكون في وسعهم تأكيد أقوال الضحية.
- أي شكوى تكون الضحية قد قدمتها إلي السلطات وأي تحقيقات أجريت.
- مدة الاحتجاز وظروف إطلاق سراح الحالة.

وينبغي أن يشمل الفحص الطبي:

- نبض الحالة.
- ضغط الدم.
- الطول.
- الوزن.
- أي تغيرات هامة في وزن الحالة.
- أي كسور في العظام أو الأسنان .. الخ.
- حالة العضلات والأربطة للضحية (وتشمل التراخي والأورام والليونة).
- الجروح والخدوش.
- تقييم عام للأداء العقلي أو ميول الحالة.
- تذبذبات الصوت التي قد تكشف عن التوتر.

- أى شكوى من الهلوس، أو عدم انتظام النوم أو الأحلام المزعجة أو المخاوف.. الخ.

- الظواهر الانفعالية، وتشمل: البكاء، والدموع، وارتعاش الشفتين، والاكتئاب.. الخ.

٢ - تقصي الحقائق في حالات النزاع المسلح:

لعبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تاريخيا الدور الرائد فى الدفاع عن تطبيق القانون الدولى الإنسانى فى حالات الصراع المسلح على المستوى الدولى والإقليمى. إلا أنه فى العقد الأخير، بدأ عدد متزايد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان يقوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان السائدة فى حالة نشوب صراعات مسلحة. وبرغم الاهتمام المتزايد الذى تبديه منظمات حقوق الإنسان تجاه رصد ومراقبة حالات الصراعات المسلحة، وخاصة تلك الصراعات التى لا تدور على المستوى الدولى، فلا يزال المجال جديدا عليها.

وبعد تطبيق القانون الدولى الإنسانى على تحديد طبيعة الصراع المسلح، أصبح من الضرورى التمييز بين الصراع الدولى المسلح، وحروب التحرير، والصراع المسلح على المستوى الإقليمى حسب التعريف الوارد بالمادة (٣) من "اتفاقية جنيف" كما ينبغى أيضا فهم خصائص الصراعات المسلحة على المستوى غير الدولى وفقا للبروتوكول الثانى الإضافى من اتفاقية جنيف. وأثناء ذلك "ينبغى على منظمات حقوق الإنسان أن تصل إلى نتائج أساسية تقوم على أسس قوية حول وجود نوع محدد من الصراعات المسلحة، ولكنها أيضا تحتاج إلى دعم قراراتها اعتمادا على معلومات واقعية من نوع غير معتاد فى تقارير حقوق الإنسان".

والعناصر التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، عند تطبيق المادة (٣) من اتفاقية جنيف تتضمن ما إذا كان المتمردون لديهم قوة عسكرية منظمة، فى إقليم محدد، ولديهم الوسائل اللازمة لاحترام القانون الإنسانى، إضافة إلى معيار آخر مهم هو تحديد ما إذا كانت الحكومة الشرعية مضطرة إلى اللجوء إلى القوة النظامية العسكرية ضد المتمردين المنظمين كقوة عسكرية ويحتلون جزءا من البلاد.

وقد لا تتوافر لدى جميع منظمات حقوق الإنسان القدرة على جمع معلومات تفصيلية حول نوع الحقائق الضرورية لتحديد طبيعة الصراع المسلح. غير أن هذه المنظمات يمكنها أن تستعين بخبراء فى القانون الإنسانى لمساعدتها على تحديد طبيعة الصراع. وعلاوة على ذلك، فى معظم الحالات توجد مقالات وتقارير كثيرة

كتب حول هذا الصراع، ويمكن لمنظمة حقوق الإنسان المعنية الرجوع إليها لتحديد طبيعة هذا الصراع.

ولا ينبغي أن تهتز منظمة حقوق الإنسان أمام هذه الطبيعة المعقدة للمهمة، بل عليها أن تكتشف ماهية هذه المعايير المهمة في التعريفات المختلفة، وتجمع المعلومات المناسبة لها.

بعض المناهج الخاصة

الطب الشرعي (التشريح واستخراج الجثث):

يحتاج الطب الشرعي إلى خبرة خاصة ولا يمكن القيام به دون تدريب ومعرفة كافية، لذلك يجب أن تتجنب منظمات حقوق الإنسان المحلية لعب دور الطبيب الشرعي الهاوى، وأن تقصر دورها على دعم الخبراء المشاركين في الفحص. رغم وجود مواقف لا يتوافر فيها خبراء تشريح لإجراء فحص تشريحي، أو يكون الخبراء معادين لمنظمات حقوق الإنسان.

ويمكن لمنظمات حقوق الإنسان أن تلعب دورا مهما في جمع معلومات مثبتة تتعلق بالحالات التي تتطلب تشريحا أو استخراجا لجثث من أجل فحصها، وأن تدير حملة من أجل تحقيق ذلك.

وينبغي أن يسترشد التحقيق الرسمي بقواعد الاختصاص، والدقة والتأني والحياد. ومع ذلك، فإذا كان هناك شك في تورط الحكومة، مما قد يجعل التحقيق الموضوعي أمرا مستحيلا، أو عندما لا يكون التحقيق الرسمي كافيا، ينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة. هكذا، تعد المعرفة بالمبادئ الأساسية الخاصة بالطب الشرعي في غاية الضرورة لمعرفة إذا ما كانت التحقيقات الرسمية قد تم إجراؤها بطريقة ملائمة أم لا. وعلاوة على ذلك، تستطيع منظمات حقوق الإنسان ذات الخبرة في مجال الطب الشرعي أن تساعد لجنة التحقيق المستقلة كلما أمكن ذلك؛ من أجل ضمان سير التحقيقات بطريقة ملائمة. وفي البلاد التي لا تكون فيها منظمات حقوق الإنسان قد طورت من خبراتها في مجال الطب الشرعي، ينبغي أن تبذل الجهود اللازمة لتكوين مجموعة من الخبراء، تقوم منظمات حقوق الإنسان بتدريبهم على التعامل مع تقارير الطب الشرعي هو أمر يفترض في منظمات حقوق الإنسان المحلية المعرفة بالقوانين السائدة في بلادها والخاصة بالتشريح واستخراج الجثث، وأن تتأكد من أن هذه القوانين تتفق مع القوانين والأعراف الدولية المستقرة.

وعلى سبيل المثال، يتضمن البروتوكول النموذجي للتحقيق القانوني في القتل خارج نطاق القانون - (بروتوكول مينسوتا) *Minnesota Protocol* خطوطا إرشادية للتحقيق القانوني المستقل في الموت الذي يحدث في ظل ظروف تأثير الشبهات. وهذا البروتوكول النموذجي ليس ملزما، لكنه يتضمن طرق تنفيذ القواعد الواردة في مبادئ الأمم المتحدة حول منع القتل التعسفي والقتل خارج نطاق القانون والتحقيق فيه.

٢- مراقبة المحاكمات:

قد لا يدخل إيفاد مراقبين إلى المحاكمات ضمن النشاط المحدد في تقصى الحقائق، غير أن مراقبي المحاكمات أيضا يجمعون معلومات ويستخدمون معظم تقنيات تقصى الحقائق بهدف التعقيب على مدى عدالة المحاكمة. وعادة ما تتولى مراقبة المحاكمات منظمات دولية ترسل مراقبيها إلى أرجاء العالم المختلفة، كجزء من نشاط الرصد والمراقبة في مجال حقوق الإنسان. ويمكن للمنظمات المحلية أن تراقب المحاكمات للتأكد من عدالة الإجراءات لا التي تتخذ ضد أشخاص متهمين في قضايا سياسية ولكن أيضا فيما يتعلق بإجراءات القضايا المرفوعة بهدف التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان أو إثبات البراءة من تهمة ارتكاب هذه الانتهاكات. إن مراقبة محاكمات حقوق الإنسان ضرورية لاستقلال القضاء وضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وعدم إخلاتهم من العقاب، كما أن منظمات حقوق الإنسان تراقب هذه المحاكمات لزيادة المعلومات لديها حول انتهاكات معينة.

وقد تكون مراقبة المحاكمة على المستوى المحلي منخفضة المستوى، أو رفيعة المستوى ومعظم مبادئ تقصى الحقائق خاصة تلك الواردة في الفصل الأول والثاني من هذا الكتاب يمكن تطبيقها على مراقبة المحاكمات. وينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تضع في اعتبارها أن الغرض من مراقبة المحاكمة ليس تحديد ما إذا كان المتهم مذنباً أم بريئاً، بل من أجل ضمان محاكمة عادلة.

* *Legal, Arbitrary and Summary Executions- Effective Prevention Model انظر الملحق الأول حول بروتوكول التشريع النموذجي And Investigation of Extra Autopsy Arotocol The Model، والبروتوكول النموذجي لاستخراج الجثث وتحليل البقايا المستقي من دليل Protocol For Disinterment and Analysis Of Skeletal Remains الأمم المتحدة حول منع القتل التعسفي والقتل خارج القانون والتحقيق فيه. (بروتوكول مينسوتا) .

وفيما يلي بعض الإيضاحات المتعلقة بهدف اختيار المحاكمات التي ينبغي مراقبتها واختيار المراقبين في المحكمة.

أولاً: الهدف من المراقبة

إن أهداف بعثة المراقبة عادة ما تكون:

- إعداد تقرير موضوعي ومستقل ومحيد حول عدالة المحكمة، مع الوضع في الاعتبار السياق السياسي والاقتصادي والقانوني للمحاكمة.
- المساعدة في طمأنة المتهم بعدالة المحاكمة من خلال أثر ونفوذ المراقبين.
- إعطاء هيئة الدفاع والمتهم ومؤيديه شعوراً بالاهتمام العالمي بمحاكمته.
- التعبير عن اهتمام المنظمة بعدالة إجراءات المحاكمة دون الحكم المسبق عليها.

وقد تتطلب المحاكمات المختلفة تشديداً خاصاً على واحد من هذه الأهداف الأربعة الرئيسية، كما أن هذه الأهداف قد تتعارض مع بعض الظروف، وبالتالي يجب أن تتوافر الحرية للمراقبين لاتخاذ قرارات في إدارة بعثة المراقبة حسب متطلبات الموقف.

ويجب على المراقب أن ينضبط ذاتياً ويلتزم بالجدية والهدوء والحياد والاستقلالية والاهتمام الإنساني مع الوضع في الاعتبار حساسية المحاكمات.

ثانياً: اختيار المحاكمات

يجب أن يتم اختيار المحاكمات التي ينبغي مراقبتها في ضوء الأهداف السابقة والأهمية الحقوقية والسياسية للمحاكمة والاهتمام الإعلامي بها، واحتمال استخدام قوانين غير عادلة فيها، إلى جانب الأهمية السياسية والثقافية للمتهم.

ثالثاً: اختيار مراقبي المحاكمة

تتضمن العناصر الأساسية التي يجب وضعها في الاعتبار عند اختيار مراقبي المحاكمة:

- مكانة الفرد وشهرته وسمعته بالحياد.

- معرفته بالنظام القانوني التي تتم المحاكمة في إطاره.
- معرفته باللغة التي سوف تستخدم في المحاكمة.
- استعداده للحضور عند الإخطار.
- خبرته السابقة في مراقبة المحاكمات.
- معرفته بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

تنظيم الزيارات الميدانية أو البعثات إلى الموقع بهدف تقصي الحقائق

بالإضافة إلى جمع المعلومات بشكل يومي التي يقوم بها الباحثون أو مسئولو جمع البيانات في العمل الميداني، يمكن تنظيم بعثات أو زيارات خاصة إلى منطقة معينة للقيام بعمليات التحقيق أو تقصي الحقائق. وغالبا ما يساهم عدد من الممثلين لمختلف الجماعات المعنية بانتهاكات، أو مواقف معينة في هذه الزيارات، وهي عموما تربط بين جمع المعلومات من الضحايا والشهود والتقارير المنشورة والبحوث والمستندات الأخرى الخ.

ويمكن تقسيم بعثات تقصي الحقائق بشكل عام إلى بعثات محلية، وبعثات قومية، وبعثات دولية، حسب تشكيل عضويتها. كما يمكن تقسيمها إلى بعثات رفيعة المستوى، أو ذات مستوى منخفض. والبعثات رفيعة المستوى غالبا ما تحوز اهتماما إعلاميا كبيرا، ويلتقى أعضاؤها عادة مع السلطات الحكومية المهمة، أما في البعثات منخفضة المستوى فيقوم أعضاء مهرة بالتحقيق دون دعاية. وجميعها تتم في الحالات التي تمنع فيها السلطات دخول المنطقة، وغالبا ما تكون خطوة تمهيدية لتنظيم بعثة رفيعة المستوى.

وإرسال بعثة تقصي الحقائق يحتاج إلى تخطيط وإعداد مسبق، وبعض العناصر المتضمنة في إرسال مراقبي المحاكمة يمكن أيضا أن تستخدم في التخطيط والإعداد لبعثة تقصي الحقائق. وفيما يلي بعض النقاط الإضافية التي تحتاج الأخذ في الاعتبار عند تنظيم أية بعثة:

ما قبل البعثة:

(أ) مقارنة مزايا وعيوب الزيارة الميدانية:

ينبغي على المنظمات المشاركة في تقصى الحقائق أن توازن بعناية بين مزايا وعيوب الزيارة الميدانية من أجل جمع المعلومات. ويعتمد نجاح التحقيق الميداني على دخول المنطقة، وحرية مقابلة الضحايا، أو الشهود دون أية تداخلات. وقد لا تتوفر هذه الحرية دائما، فغالبا ما تقوم الحكومة بإخفاء السجناء وتحاصر الشهود وتمنع زيارة السجن، أو تمنع التوصل إلى معلومات دقيقة خلال فترة الزيارة القصيرة بالضرورة. ولذا ففي بعض الحالات قد تكون التحقيقات الميدانية أقل نفعاً من جمع المعلومات على مدى زمني أطول خارج المنطقة التي شهدت انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد تكون لمنظمات حقوق الإنسان المحلية ميزة أفضل في جمع المعلومات على مدى زمني أطول دون جذب انتباه كبير بدلا من تنظيم بعثات للموقع، حيث قد يتعرض للانتقام من جانب الحكومة. ومن ناحية أخرى هناك ميزة في إرسال بعثات ميدانية تتمثل في أنها تسهل الحصول على معلومات من الدرجة الأولى ومن الضحايا أنفسهم أو من أقاربهم أو من شهود العيان. كما أنها تساعد أيضا في جمع أدلة مادية مثل الرصاص أو الملابس إلى جانب الحصول على صور أو رسم تخطيطي للموقع قيد التحقيق. وعلاوة على ذلك قد يساعد إرسال بعثة لتقصى الحقائق في التعبئة للتضامن مع الضحايا، كما أنه قد يقنع الحكومة بأن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع بعض الادعاءات ردا على نتائج بعثات جيدة التنظيم.

(ب) تحديد المهمة والقواعد اللازم اتباعها

ينبغي أن يكون لكل البعثات مرجعية واضحة، كما يجب أن تحدد هذه المرجعية نوع الانتهاكات التي يجب التحقيق فيها والمنطقة الجغرافية التي يجب تغطيتها، والظروف المحيطة اللازمة دراستها، وهذه المرجعية ينبغي أن تطرح هدفا معقولا وواضحا لعملية تقصى الحقائق. ومن أجل التأكد من تغطية البعثة لجميع الجوانب قد يكون مفيدا أن تتضمن عبارة مثل: "دراسة كل قضايا حقوق الإنسان الأخرى ذات الشأن". وينبغي ألا تطرح هذه المرجعية - ولو من بعيد - أية أحكام مسبقة أو تحيزا. كما أن المرجعية ينبغي أن تورد المعايير الوطنية والدولية التي سوف يتم تطبيقها في تقييم نتائج البعثة. وقد لا يكون ملائما نشر المرجعية في وسائل الإعلام مسبقا؛ لتجنب مظاهر مؤيدة أو معارضة لوصول البعثة. وتحديد المرجعية مسبقا يساعد على تخفيف الخلافات بين أفراد البعثة فيما يتعلق بنطاق التحقيق، كما أنه يقلل الحد الأدنى من جمع المعلومات غير الضرورية.

(ج) اختيار أفراد البعثة وتزويدهم بالمعلومات

ينبغي على رعاة البعثة أن يتخيروا أعضاءها بعناية، وفقا لعدد من الجوانب التي يجب وضعها في الاعتبار عند اختيارهم، منها: الأعضاء. كيف سيلتقى الجمهور بالموفدين، وتأثير وجودهم على البعثة، وسمعتهم، وحيادهم، وخبرتهم في مجال حقوق الإنسان، ومعرفتهم بالنظام السياسي القانوني في المنطقة قيد التحقيق، فضلا عن درجة إجادتهم للغتها.

وكلما أمكن ينبغي الاتصال بأعضاء البعثة كثيرا قبل الزيارة وتزويدهم بالمعلومات الملائمة، مثل التقارير الصحفية أو السابق صدورها حول القضية قيد التحقيق، وغيرها من المعلومات التي تقدم خلفية تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية عن المنطقة التي سوف تتم زيارتها.

كما يجب أيضا تزويد الوفد بمعلومات عن الأمن والمشكلات الأخرى التي قد يواجهها أثناء البعثة والاحتياطات التي يجب أن يراعى اتخاذها في مواجهة هذه المشكلات.

(د) إنهاء الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الدليل

المنظمة التي تتكفل بالبعثة عليها أن تقدم الخطوط الإرشادية للبعثة من أجل ضمان صحة الأدلة التي سيتم الحصول عليها، وتشمل الإرشادات المتعلقة بالأسئلة الدقيقة التي يجب إلقاؤها على الشهود، فضلا عن التأكد من الأدلة وعبء الإثبات.

الترتيبات الإدارية

رعاية البعثة عليهم إخطار الضحايا أو الشهود بزيارة البعثة وكذلك إخطار السلطات المحلية حين يكون مناسباً إخطارها، ووضع جدول اجتماعات مع الوفد. كما ينبغي أن تعد الترتيبات لانتقال الوفد خلال إقامته ولا يمنع ذلك من أن في بعض الحالات يقوم أعضاء البعثة بعمل الترتيبات اللازمة لانتقالهم وإقامتهم بأنفسهم.

وعند الضرورة ينبغي على المنظمة التي تتكفل بالبعثة أن تحدد مترجماً كفواً وأن تتخذ إجراءات إرساله لمعاونة البعثة. كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التأشيرات في حالة مشاركة الأجانب في البعثة. ومن أجل دخول البلاد، وحسب الظروف، ينبغي على المنظمة أن تقرر الإعلان عن الزيارة عند طلب التأشيرة من عدمه. ويجب الموازنة بين عيوب ومزايا عدم الإعلان عن الهدف الحقيقي للبعثة بعناية قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن.

كما ينبغي على رعاية البعثة توفير المبالغ الكافية لتنظيمها ويجب إخطار الوفد مقدماً إذا كان لزاماً عليهم تحمل بعض النفقات الخاصة ببعثتهم ومدة البعثة تعتمد على هدف ونطاق التحقيقات.

مقابلة الوفد

إذا كان عدد أعضاء البعثة كبيراً، فمن الضروري أن يعقد لقاء بين كل أعضائه قبل الزيارة، وذلك من أجل مناقشة المرجعيات الخاصة بالبعثة، وتوضيح الغرض منها. وقد تكون الصعوبة العملية في عقد مثل هذا الاجتماع أحد المعوقات التي تلازم بعثة تتكون من مجموعة كبيرة.

إذ أنه في حال وفد كبير ينبغي تحديد مختلف مهام البعثة وتوزيعها على الأعضاء، مثلاً يمكن تكليف أعضاء معينين لتنسيق عمل البعثة وآخرين بالتفاوض مع السلطات وغيرهم بالتعامل مع الصحف. كما يمكن أيضاً تقسيم المهام حسب خبرة مختلف الأعضاء، مثلاً يقوم الطبيب بمقابلة ضحايا التعذيب والطبيب النفسي يمكنه التعامل مع الضحايا من الأطفال.

ينبغي على الوفد أثناء الزيارة وكلما أمكن أن يجتمع يومياً لتخطيط وتقييم مدى التقدم الذي تحقق. مع ضرورة الاحتفاظ بملف دقيق عن نشاطه أثناء البعثة،

متضمنًا تاريخ ووقت ومكان عقد اللقاء والأشخاص الذين تمت مقابلتهم. وينبغي بذل الجهود لضمان عدم وقوع هذا الملف في أيدي السلطات لتجنب أي أعمال انتقامية ضد أولئك الذين اجتمعوا مع الوفد.

ولا ينبغي الإدلاء بتصريحات عامة حول نتائج البعثة خلال عملها، غير أنه في بعض الحالات قد يتطلب الأمر تصريحًا عامًا في البداية يتعلق بتوضيح هدف البعثة، وفي نهاية أعمال البعثة من أجل إعلان النتائج وما سوف تقوم به البعثة من خطوات تالية.

بعد الزيارة:

ينبغي على أعضاء البعثة إجراء تقييم شامل عن البعثة وإعداد نموذج تخطيطي للتقرير الذي يحتاج إلى تحديد المسؤوليات بوضوح من أجل إعداده ووضع مدى زمني لإنجازه. أما تنظيم مؤتمرات صحفية أو أي حدث إعلامي حول نتائج البعثة فيكون عند الضرورة.

الفصل السادس

كتابة وتوزيع التقارير

جميع الجهود التي توجه إلى تنظيم بعثة تقصي الحقائق تفقد معناها إن لم يتم إعداد تقارير حول نتائجها ونشر هذه التقارير. وبالمثل، إذا أعد التقرير بطريقة سيئة، فإن ذلك يقوض الهدف الذي من أجله تم تنظيم بعثة تقصي الحقائق. ومن هنا يجب على واضع التقرير أن يتجنب استخدام الخطابة والרטانة اللغوية واكتب تقريراً واضحاً قدر الإمكان؛ لأن خطأ واحداً أو مبالغة أسلوبية واحدة قد تجعل التقرير بلا فائدة.

وينبغي أن يلقي تقرير تقصي الحقائق الضوء على ما يلي:

- (أ) المرجعية التي تستند إليها الهيئة التي تقوم بتقصي الحقائق.
- (ب) هوية أعضاء الهيئة، وقد تتبع بعض المنظمات سياسة عدم الكشف عن هوية أعضاء بعثة تقصي الحقائق.
- (ج) تقديم وعرض المادة التي اعتمد عليها التقرير، ويشمل هوية الشهود بالدرجة التي لا تعرض أمانهم وسلامتهم للخطر.
- (د) أى تصريحات تقدمها الحكومة محل المساءلة، أو المحاولات التي تمت للحصول على تصريحات حكومية.
- (هـ) عرض للظروف التي أحاطت باللقاء التي تكون قد حدثت أثناء جريان التحقيقات، مثل هوية من أجروا هذا اللقاء، وما إذا كانت قد تمت فى حضور مسئولين من الحكومة، أو تم إجراء قسم أو إقرارات، وما إذا أمكن توجيه الأسئلة الكافية، ومدة اللقاء وما إذا كانت اللقاءات سرية أو علنية، وهل تم تعرض الشهود للملاحظة أو التهديد خلال المقابلة، وما هي الإجراءات التي اتخذت لحماية الشهود إن وجدت.
- (و) عرض لأى زيارات ميدانية تم القيام بها، ويشمل العرض قائمة بالمشركين، ووصف للأماكن التي تمت زيارتها، وعرضاً للاتصالات التي أجريت مع مسئولين من الحكومة وشرح للتسهيلات التي وفرتها الحكومة للبعثة.

(ز) هل قررت بعثة تقصي الحقائق تجاوز أدلة معينة أم لا أثناء إعداد تقريرها؟

(ح) ذكر المنهج الذي تم استخدامه للتأكد من صدق الأدلة، ويشمل أي جهود بذلت للتحقق من أقوال الشهود، استخدم الأدلة المباشرة.. الخ.

(ط) تحديد المبادئ القانونية الدولية أو المحلية التي تم تطبيقها على الوقائع.

(ي) الفصل الواضح بين النتائج القائمة على الوقائع وبين أية توصيات قد ترغب منظمة حقوق الإنسان في توجيهها.

(ك) بيان الجهود التي بذلت أو التي سوف تبذل للحصول علي رد الحكومة علي التقرير، إن وجد، أو عرض للرد إذا تم الحصول عليه فعلا.

• تعليق الحكومة علي التقرير :

تتبع بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية أسلوب منح الفرصة للحكومات المعنية في أن تعلق على تقرير بعثة تقصي الحقائق قبل نشره. غير أن هذه المنظمات لا تلزم نفسها بعدم نشر التقرير قبل الحصول على تعليق الحكومة المعنية. ومن ناحية أخرى، عادة ما تنشر منظمات حقوق الإنسان المحلية تقريرها دون أن تمنح الحكومة فرصة التعليق عليها. وهذا الأسلوب ينجم عن الخوف من أن تقوم الحكومة بالتغطية على عملياتها في حالة منحها نسخة من التقرير قبل نسخه. وقد يؤدي إلى الانتقام من منظمات حقوق الإنسان ومن الشهود. ومع ذلك، ينبغي على المنظمات المحلية التي تتبع هذا الأسلوب أن تتعامل بعقل مفتوح وتقر بأية تفسيرات أو إيضاحات قد تقوم بها الحكومة لاحقا على تقرير منظمة ما. فذلك يزيد من مصداقية وكفاءة المنظمات المحلية في التعامل مع حكوماتها.

• توزيع التقارير:

يعتمد نجاح توزيع تقارير تقصي الحقائق على قوة علاقات منظمة حقوق الإنسان المعنية بمختلف وسائل الإعلام، إلى جانب قدرتها على خلق شبكة اتصالات مع منظمات وجماعات أخرى غير حكومية. وهناك عدة خطوات مهمة لنجاح توزيع التقارير، وهي:

(ا) إدارة الحملات:

ينبغي على المنظمات التي تهتم بتقصي الحقائق أن تطور استراتيجيات

مناسبة من أجل نشر وتوزيع تقارير بعثاتها أو مطبوعاتها الأخرى. وعلى سبيل المثال، فى بعض الحالات قد لا يؤدي تقرير لإحدى منظمات حقوق الإنسان المحلية إلى جذب الانتباه رغم خطورة النتائج التى يتضمنها. وفى هذه الحالة، ينبغي على المنظمة المعنية أن تبحث عن منظمات أخرى لتنظيم حملة مناسبة لنشر وتوزيع التقرير، إذا لم تكن لديها طريقة أخرى لنشر تقريرها وما توصلت إليه من نتائج. إحدى هذه الاستراتيجيات عقد اجتماع لشخصيات عامة، بحيث ترسل المنظمة تقريرها إليهم، متضمنا- عند الضرورة- أقوال الشهود حتى تستطيع هذه الشخصيات تقسيم المعلومات المقدمة إليها والإدلاء بتصريحات حول نتائجها. وقد استخدمت بعض منظمات حقوق الإنسان فى الهند هذا الأسلوب بنجاح ووصفت هذه العملية بمصطلح "المحكومة". وقد تم استخدام "محكمة" (ليس بالمعنى القانونى) تقصى الحقائق فى الهند للتعامل مع الصراعات الاجتماعية وأحداث الشغب التى تجري على نطاق واسع ويسقط فيها آلاف الضحايا. فى هذه الحالة، قد يكون من العبث أن تنشر منظمات حقوق الإنسان تقارير عديدة دون أى تنسيق. وبديل ذلك، هو أن تتم إقامة محكمة مستقلة تتشكل من شخصيات عامة لتدلى المعلومات التى تم التوصل إليها من قبل مختلف المنظمات لتحقيقها ونشر تقرير واحد يعتمد على هذه المعلومات.

وأسلوب تشكيل محاكم من شخصيات عامة ومستقلة للتحقيق فى التقارير والإدلاء بتصريحات بشأنها، بعد إعدادها من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية، سوف يزيد من انتشار التقرير والتأييد لقضيته. وقد يوفر ذلك الحماية للمنظمات المعنية من انتقام الحكومة.

(ب) إرشادات لكفاءة استخدام وسائل الإعلام:

على منظمات حقوق الإنسان المحلية أن تعد الخطط اللازمة للتفاعل مع وسائل الإعلام واستخدامها من أجل توزيع تقاريرها ومطبوعاتها الأخرى.

والتوقيت هنا شديد الأهمية. إذ ينبغي استخدام توقيات مناسبة مثل مرور سنة على الحكومة أو أحداث أخرى مماثلة لإصدار التقارير أو الإشارة إلى قضايا حقوق الإنسان.

ولا ينصح بالدعوة إلى مؤتمرات صحفية بصورة متكررة من أجل النشر والإعلان عن التقارير. فيجب أن تحدد المنظمة مسبقا إذا ما كان لديها معلومات مهمة ذات قيمة إخبارية من الوجهة الإعلامية.

وينبغي أن تأخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تنظيم مؤتمر صحفي:

قد تكون المؤتمرات الصحفية حدثا شديدا حساسية بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان، ولكنها في الوقت ذاته تمثل بالنسبة للصحفيين عملا روتينيا. فالمنظمات تتشغل كثيرا بإعداد هذه المؤتمرات، ولا ينبغي أن تستمر في تلك المؤتمرات التي تضيع وقتها.

◆ بداية ونهاية المؤتمر في الوقت المحدد.

◆ تجهيز المادة المكتوبة.

◆ لا تدع المتحدثين يسردون أو يقرءون أو يكررون المادة المكتوبة.

◆ تخير المتحدثين بعناية تعتمد على مدى كفاءتهم في تحقيق الهدف المنشود من المؤتمر الصحفي، لا على أساس مدى رغبتهم في الحديث.

◆ يجب أن تكون الكلمة قصيرة، وتترك فرصة كافية للأسئلة.

◆ لا يوجد لدى كل منظمات حقوق الإنسان قنوات مماثلة للاتصال بوسائل الإعلام، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت لبناء مصداقية لعملها وقنوات اتصال مع وسائل الإعلام.

◆ حاول أن تشرك أقارب الضحايا ومنظماتهم في نشر المعلومات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، وهذه المجموعات توفر أخبارا مهمة وذات قيمة إعلامية.

◆ عليك بفهم وسائل الإعلام: كيف تعمل وماذا تريد. وكن واعيا بما قد يؤدي إليه أحيانا توزيع ونشر المعلومات من خلال وسائل الإعلام من تشويه للحقائق أو إثارة.

◆ لا توجد صيغة جامدة لتوزيع ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان بكفاءة، لكن الكثير منها يعتمد على عامل المصادقية، ولا يوجد طريق مختصر لبناء هذه المصادقية. وفي هذا الشأن، من الضروري لمنظمة حقوق الإنسان أن تكون سمعة قائمة على الدقة في العمل.

الفصل السابع

التوثيق

أدوات التسجيل

١ - أهمية أدوات التسجيل:

إن "التوثيق" هو عملية التسجيل المنظم للمعلومات التي يتم جمعها أثناء إجراء تحقيق أو تقصى للحقائق. وهناك هدف آخر للتوثيق هو تنظيم المعلومات التي تم جمعها من أجل سهولة استرجاعها ونشرها عند الضرورة. ويبدأ التوثيق أثناء النشاط الفعلي في تقصى الحقائق وخلال اللقاءات يتم تسجيل الوقائع فعليا بطريقة أو بأخرى، حتى أنه يمكن الاحتفاظ بالوقائع في الذاكرة ثم تدوينها، أو كتابتها مباشرة، أو تسجيلها على شرائط كاسيت أو فيديو. وواضح أن استخدام الذاكرة الشخصية هو أقل هذه الطرق من ناحية الكفاءة، لأنه لا يضمن قدرة فرد تقصى الحقائق على استرجاع جميع المعلومات التي ذكرها الشهود.

وقد تم تطوير أدوات التسجيل ليستخدمها من يتعاملون مع البيانات أو المعلومات من أجل ضمان الاتساق في جمع ونشر المعلومات. ومن المقاطع التالية تتضح كيفية تم تطوير واستخدام أدوات التسجيل.

٢ - تحديد نطاق المعلومات الواجب توثيقها:

لا يمكن استخدام أدوات لتسجيل المعلومات بكفاءة إن لم يتم تحديد نطاق المعلومات التي يجب الحصول عليها مقدما. ففي مجال حقوق الإنسان، ينبغي التحديد الواضح لأي من أنواع الانتهاكات التي يتم توثيقها حتى يمكن استخدام أدوات التسجيل بكفاءة. ويعتمد نطاق الانتهاكات التي يجب توثيقها على الوضع السائد في بلد ما أو منطقة ما. فمثلا (إغلاق المنازل) بالشمع الأحمر هو أحد الانتهاكات الخاصة بالأراضي المحتلة، وعادة ما تقوم منظمات حقوق الإنسان المحلية بتوثيق الوقائع. ومن الواضح أن أدوات التسجيل المستخدمة، خاصة في الأراضي المحتلة لا يمكن استخدامها بنفس الطريقة من قبل منظمات في بلاد أخرى لا توجد بها ظاهرة "إغلاق المنازل بالشمع الأحمر" وما يرتبط به من انتهاكات. وبالتالي، من الضروري أن تحدد المنظمة المحلية أهدافها وأنشطتها على أساس الوضع المحلي والظروف الخاصة به .

٣ - استخدام قاموس المصطلحات المنضبط:

وحيازة قائمة بأنواع الانتهاكات الواجب توثيقها قد يكون ذا أهمية كبرى. فمثلا، قد ترغب المنظمة في قصر عمليات الرصد على انتهاكات معينة، أو مثل القتل خارج القانون والقتل التعسفي، القبض بلا سبب قانوني والتعذيب وحالات الاختفاء. وبمجرد تحديد أنواع الانتهاكات، ينبغي أن يحدد نطاق كل مصطلح. والقائمة التي تنتج عن هذا التحديد تسمى "قاموس المصطلحات المنضبط". وعادة، يوجد جزءان في قائمة "المصطلحات المنضبطة": المصطلحات، وملاحظات تفسر نطاقها. وهي الملاحظات التي تحدد متى يجب استخدام هذا المصطلح.

وعلى سبيل المثال يوجد فرق كبير بين "القتل خارج القانون" و"الموت نتيجة للتعذيب". فالأول دائما ما يحدث بنية القتل، بينما قد لا تتوافر نية القتل في الحالة الثانية.

وقائمة أنواع الانتهاكات ينبغي أن تكون شاملة بقدر الإمكان. والتعريف الجامع المانع، بمعنى أن نطاق كل مصطلح لا ينبغي أن يطنى على الآخر، يجب مراعاته. ويكون ذلك ضروريا خاصة عندما يتم إعداد إحصائيات. فمثلا، لا يمكن تصنيف حالة ما كحالة تعذيب وفي الوقت نفسه تصنف تحت بند العقوبات القاسية الحاطة بالكرامة الإنسانية. ويتم علاوة على ذلك إعداد "قاموس المصطلحات" عبر استخدام أفضل مصطلح إذا تساوى ومصطلحان في المعنى. مثال على ذلك، تطبيق عقوبة الإعدام، والإعدام القانوني، وهما مصطلحان متساويان في المعنى، وعلى المرء أن يختار المصطلح الذي يفضل استخدامه. كما يجب أن يكون المصطلح مختصرا، ويعكس المعنى كاملا. أن يكون جامعا. وتعد هذه القائمة، ليس فقط لحالات الانتهاكات، وإنما أيضا لكل أنواع المعلومات الأخرى مثل الاحتلال، والدين، والحالة المدنية.. الخ.

وفيما يلي نموذج لقاموس المصطلحات، وهو قائمة بأنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي سجلتها منظمة T F D P الفلبينية *

المصطلحات الخاصة بمنظمة T F D P

(أ) القبض والاعتقال:

يعرف "القبض" بأنه "قيام سلطة الدولة بوضع شخص رهن الاحتجاز لاستجوابه حول جريمة معينة". وفي حالة قيام السلطات بأخذ شخص ما لا يكون المقصود من ذلك استجوابه حول جريمة ما، لا يعتبر الفعل قبضا، ويستخدم بدلا منه "الملاحقة". ومثال ذلك الشخص الذي يتم إجباره على العمل كمرشد لدى العسكريين. أما إذا دعى شخص ما للاستجواب وتم احتجازه بعد ذلك، يتحول الفعل هنا إلى فعل القبض.

(ب) التعذيب:

يعرف "التعذيب" بأنه "أى فعل يؤدي عمدا إلى إحداث ألم أو معاناة شديدة بدنية أو نفسية ويقوم به أو يشرف عليه أو يحرض عليه موظف عام بهدف الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعترافات، أو عقابه على فعل أتاه، أو بسبب الاشتباه فى ارتكاب جريمة ما، أو بقصد تخويله هو نفسه أو تخويل شخص آخر. ولا يشمل التعذيب الألم والمعاناة الناتجة عن العقوبات القانونية التى تتفق والقواعد المستقرة لمعاملة السجناء". وحتى يمكن اعتبار سلوك معين نوعا من التعذيب، يجب أن يكون الشخص محتجزا.. أو سجيناً، وأن يكون إيلامه بقصد الأغراض السابق ذكرها، بخلاف ذلك تعتبر الحالة اعتداء جسديا (في حالة الإيلاام البدني) أو ملاحقة وتحرش (في حالة الإيلاام المعنوي).

(ج) الاختفاء:

يعرف "الاختفاء" بأنه "اختطاف شخص ما، مع وجود أسباب منطقية للاعتقاد بأن الشخص المذكور قد تم اختطافه من قبل السلطات أو بإشارة منها، مع إنكار الأخيرة أن هذا الشخص محتجز لديها".

(د) القتل خارج القانون:

يعرف "القتل خارج القانون" بأنه "قتل أحد المشتبه فى ارتكابهم جريمة ما من قبل أجهزة الدولة دون اتخاذ الإجراءات القانونية الدنيا تجاهه". ولا يشمل ذلك

الموت أثناء المعركة، إلا في حالة أن يكون المتهم جرح جرحاً خطيراً لا يستطيع معه الهرب أو استكمال المعركة قبل قتله. ولا بد أن يكون القتل مع سبق الإصرار، وإلا وجب استخدام اصطلاح آخر في تصنيفه.

هـ) الموت نتيجة التعذيب والمعاملة القاسية والحالات الناتجة عنه:

حتى يمكن استخدام هذا التصنيف، ينبغي أن ينتج الموت عن التعذيب الشديد أو الحالات المترتبة عليه (مثل السكتة القلبية أثناء التعذيب). ويعتبر القتل هنا دون سبق إصرار، حيث إن النية الأصلية كانت التعذيب لا قتل الضحية.

و) قتل بدون سبق الإصرار:

وهذا التصنيف يتعلق بأشكال أخرى من القتل لا يتوافر فيها سبق الإصرار بالإضافة إلى التعذيب الذي يفضي إلى الموت والحالات المترتبة عليه. ومثال ذلك عندما يطلق الرصاص على سجين يحاول الهرب بهدف إعاقته وليس بهدف قتله، ثم يموت بعد ذلك. ومثال آخر هو الموت أثناء إطلاق النار بطريقة عشوائية بهدف الترويع. هذا النوع من القتل لا يمكن مساواته بقتل مع سبق الإصرار.

ز) الاعتداء الجسدي:

يعرف الاعتداء الجسدي بأنه "فعل يؤدي إلى إحداث إصابة جسدية لشخص آخر"، ويشمل ذلك أنواع كثيرة من الأفعال مثل الضرب بالعصى، أو الضرب بكعوب البنادق، والركل.. الخ ويستخدم هذا التعريف خاصة إن لم تكن الضحية قيد الاحتجاز.

حـ) الترويع:

ويعرف الترويع بأنه "استخدام كلمات أو تلميحات أو أفعال بقصد ترهيب شخص أو مجموعة من الأشخاص مثل: التهديد، والإهانة اللفظية، والتجسس والمراقبة.. الخ". ويستخدم هذا التعبير بشكل خاص إن لم تكن الضحية قيد احتجاز.

٤- طرق التدوين:

أ) النص العادي:

هو تنظيم استرسال، وغير منسق، للبيانات باستخدام جمل وفقرات، مثل

التقارير الإخبارية. ويعد البيان الصحفي مثالا جيدا علي النص العادي.

وعديد من منظمات حقوق الإنسان تعد تقارير بالوقائع Fact Sheets، وهي تقارير بالنص العادي، بعد كل نشاط لتقصي الحقائق.

وفي الشكل ٧,٢ نموذج لأحد تقارير الوقائع Fac Sheets لوصف حادثة:

شكل ٧,٢ : رقم Fact Sheets : تقارير واقعة T F D P

٩٠ Cal ٠٠١

القبض الجماعي علي جارسا وآخرين :

قامت مجموعة من رجال الشرطة، ينتمون إلى شرطة مدينة كالوكان، بالقبض على خمسة نقابيين عقب اقتحامهم لمنزل بدرو جارسا، رئيس نقابة العمال بشركة خط أتوبيس الوادي، في ٧ يناير ١٩٩٠. وكان جارسيا البالغ من العمر ٣٠ عاما يحضر اجتماعا مكونا من أربعة من زملائه النقابيين في منزله - الكائن ٣٤ شارع بيجلا نجليكو، بحى كنسولاسيون في مدينة كالوكان، عندما اقتحمت الشرطة المنزل مدججة بالسلاح حوالى الحادية عشرة صباحا، وقبضت على الجميع دون إبراز إذن النيابة. وبالإضافة إلى جارسيا قبضت الشرطة على كل من: خوان منويل ٢٦ سنة، فكتور جونزالس ٢٣ سنة، فاليرو بانجكال ٢٢ سنة، ماريو جاليسيا ٣١ سنة. وكان على رأس القوة ملازم يدعى دميان، وقد وصلت القوة المصاحبة له في سيارتي شرطة وسيارة ميكروباص "فورد فيرا"، وقد كان بين قوات الشرطة كل من المفتش اجناسيو والمفتش ماوي. وقد ذكرت بائعة سجاجير متجولة- طلبت عدم ذكر اسمها- أنها رأت وتحققت من وجود لورانزو الماريو داخل إحدى السيارتين، والماريو معروف بين سكان الحى بانتمائه إلى جبهة مكافحة الشيوعيين في المنطقة. وقد تم تفتيش منزل جارسا دون إذن من النيابة، كما ذكرت زوجته التي أضافت أن القوة المداهمة استولت أيضا على مبلغ قيمته ألف بيزو. وبعدها تم اقتياد جارسا وزملائه بالقوة إلى السيارة الفورد فيرا بعد عصب أعينهم، ثم انطلقت السيارات الثلاث مباشرة إلي مبني شرطة مدينة كالوكان.

وقد اتجهت ويلما جارسا ٢٨ سنة زوجة جارسا- بصحبة زوجتي كل من مانويل وبانجكال إلى مبني الشرطة وفي الظهيرة حيث تمكن من رؤية أزواجهن وأبلغهن جارسا بتعرضهم للتعذيب علي أيدي رجال الشرطة، بقيادة الملازم

دميان، تمثل في الضرب باللكمات والركل في أجزاء مختلفة من الجسم- وقد تم الإفراج عن مانويل وبانجكال في نفس اليوم حوالي الخامسة مساء.

وحتى ١٥ يناير ١٩٩٠، اختفى كل من جونزالس وجاليسيا، ولم يتمكن من معرفة مكان احتجازهما وقد ذهب أقاربهما إلى معسكرات الجيش المختلفة وأماكن الاحتجاز وأقسام الشرطة، ولم يتمكنوا من العثور على أي منهما. وخلال آخر محاولة للسؤال عنهما في معسكر وحدات الأمن الإقليمية في ١٤ يناير، قام أحد الجنود بدفع إديثا زوجة جونزالس، وبسفالة قال إنها تستحق ذلك لأنها؛ شديدة التطفل .

في نفس الوقت، لا يزال جارسا رهن الاعتقال في معتقل مدينة كالوكال حتى ١٥ يناير وقد وجهت إليه تهمة "خرق قانون رقم ١٧٠٠ Ra" أمام محكمة مدينة كالوكال في ١٤ يناير الماضي بعد تحقيق أجراه فيسكال نويل نازارينو.

إعداد: ١٥ يناير ١٩٩٠

(ب) نماذج ثابتة:

يمكن تقسيم المعلومات إلى جزئيات أقل. مثلا، المعلومات الخاصة بأي شاهد يمكن تقسيمها إلى: الاسم، السن، الديانة، الوظيفة.. الخ.

وكل من هذه البيانات يطلق عليها "خانة". والنموذج الثابت هو سجل فارغ ترتب فيه الخانات بطريقة محددة سلفا.

ويستخدم "النموذج" في الحالات التي تحدث بشكل متكرر، وعندما تكون الأحداث محددة ومميزة - أي يمكن تحديد بدايتها ونهايتها. هكذا، عادة ما تستخدم النماذج في الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها، مثل: القتل خارج القانون، والقبض، وحالات الاختفاء، الخ.

يمكن استخدام النماذج أثناء عملية تقصى الحقائق نفسها، وفي هذه الحالة تسمى "نماذج استبيان"، أو إدخال بيانات لتخزين المعلومات في قاعدة بيانات.

في الشكل ٧،٣ مثال لنموذج استخدمته T F D P بعينة من البيانات.

(ج) نموذج الاستبيان:

عند تلقي الشكاوي، قد تحتاج الشكاوي- من المنظمة إلى استخدام نموذج

استبيان. وهي نماذج تستخدم في موقع الاحداث لتدوين البيانات التي تم الحصول عليها. ويمكن لنموذج استبيان بسيط، ولكنه دقيق، أن يتم صياغته في شكل تقرير باستخدام أسئلة، مثل: ماذا، أين، متى يتم، من، كيف. وهناك أشكال أخرى من أنواع الاستبيان الأكثر ترتيباً تستخدم بجانب جداول المقابلات.

٥- تصميم النماذج:

في تصميم النماذج يتم تحليل العناصر المختلفة التي تشكل أية حالة. والحالة هي حادث واحد من حوادث الانتهاكات. وعناصرها الأساسية هي: الحدث (ماذا حدث)، والضحية (الفرد الذي ارتكبت ضده الحادثة)، الجاني (الشخص الذي ارتكب الحادثة).

شكل ٧,٣

نماذج أ ١ (روجع سبتمبر ١٩٩٣) رقم الوحدة : ١١٠

عنوان الحالة : القبض الجماعي علي جارسا وآخرين
تأكد كانتهاكات لحقوق الإنسان

الحالة : _____ الطريقة : _____ تاريخ الواقعة : _____
مكان الواقعة: _____
عدد الضحايا: _____ عائلاتهم _____ الطبقة الاجتماعية _____
في حالة القتل الجماعي: عدد القتلى: _____ عدد الجرحى: _____ غير معروف _____
الاسم والطبقة _____
في حالة تدمير ممتلكات _____ منزل قيمة ما تم سلبه أو تدميره _____
نوع الانتهاكات _____ بسبب _____

معلومات عن المجموعة ذكور _____ إناث _____ أطفال _____ بالغين _____
الديانة _____ العرق أو الجنسية _____ الوظيفة الأساسية _____
في حالة القبض الجماعي
بلا ملف _____ بدون تصريح _____ انتهاك فج _____ الإفراج _____ غير معروف _____
في حالة الترحيل
الوحدة _____ مكان الترحيل _____
العودة _____ مازالوا في مكان الترحيل _____ انتقلوا لموقع جديد غير معروف _____

انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان

١ - طريقة الانتهاك _____ تاريخ الحدث _____ مكان الحدث _____ عدد الضحايا _____
{ } { } { } { }
رقم الانتهاك _____ الملف الأصلي _____
الجناة :

رقم المجموعة

| العنوان | اسم المجموعة | |
|---------|--------------|-----|
| _____ | _____ | ١ - |
| _____ | _____ | ٢ - |

جناة تم التعرف عليهم:

| الاسم | رقم المجموعة | دوره في الانتهاك |
|-------|--------------|------------------|
| _____ | ١ | _____ |
| _____ | ٢ | _____ |
| _____ | ١ | _____ |
| _____ | ٢ | _____ |

المصدر : الاسم : _____ علاقته بالحدث _____

العنوان : _____ السرية نعم — لا

المستندات : _____

التحديث للمعلومات : _____

الصور : _____ الوحدة : _____ المنظمة التي تلقت التقرير

مستندات أخرى :

تاريخ تلقي الحدث _____ الشخص متلقي الحدث _____

من أجري المقابلة _____ تاريخ المقابلة _____

ومن الناحية التقنية يطلق على الحدث والضحية والجاني اسم "وحدات" ويمكن أن تكون الوحدة شخص أو شيء أو حدث أو جماعة يمكن النظر إليها ككل في ذاته. وكل وحدة لها ملامحها الخاصة أو خصائصها التي توصف بها.

وهكذا ، تشمل خصائص الضحية (كوحدة): الاسم، السن، النوع، الحالة الاجتماعية والوظيفة.

وتشمل خصائص الحدث: ماذا حدث (مثلا: تعذيب، قتل)، والطريقة التي تم بها (مثلا: إطلاق الرصاص، الصعق الكهربائي.. الخ)، ومتى وأين ارتكب الحدث، والنتائج المترتبة عليه (مثلا، عدد القتلى، عدد الجرحى). بينما تشمل خصائص الجاني: الاسم، السن، النوع، الرتبة، والجهة التي ينتمي إليها.

وبالتالي، لكل نموذج قائمة بالخصائص تحدد علي أساس المعلومات التي يتم جمعها.

والعناصر الأساسية- الحدث، الضحية، الجاني- لا غني عنها في عملية

الرصد. وعادة، ينبغي أن يكون لدى منظمة حقوق الإنسان التي تقوم بالرصد على الأقل نموذج لرصد "الحدث" (بهدف إدخال البيانات) ونموذج "للضحية"، ونموذج (للجاني).

بالإضافة إلى هذه النماذج الثلاثة هناك عناصر أخرى قد يكون ضروريا وضعها في الاعتبار. مثال ذلك، وحدة "المحاكمة"، في حالة كون الضحية متهما أمام المحكمة. وتشمل هذه الخصائص: التهمة، والدائرة التي يحاكم أمامها، ومحامي الدفاع، القاضي، ظروف القضية، الخ.

: وهناك مثال آخر عن عنصر إضافي وهو "عائلة الضحية" وتشمل خصائصها: وعدد الأطفال ومصدر الدخل. والمنظمة التي تهتم بتقديم خدمات اجتماعية يتوجب عليها أن تعرف بيانات تفصيلية عن عائلة الضحية، وعليها أن تحدد الخانات اللازمة لجمع هذه المعلومات.

كما يقع أيضا على عاتق المنظمة مهمة تحديد الخصائص الملازمة لكل عنصر تضمه إلى قائمة بيانات. وعلى سبيل المثال. اسم الأب أحد العناصر الضرورية في مجتمعات "التاميل"، بينما لون العينين ضروري جدا في المجتمعات غير الآسيوية. ولذلك، فالنموذج اللازم للضحية عند منظمة تعمل في "التاميل" يجب أن يشمل "اسم الأب" كأحد العناصر الأساسية.

٦- التأكد من استكمال البيانات:

لا يوجد معيار ثابت باستخدامه يستطيع المرء أن يؤكد أن نمودجا فارغا يحتوي على كل المعلومات التي ينبغي الحصول عليها في الوحدات المختلفة، وبشكل مثالي. لكن ينبغي ذكر كل المعلومات التي يمكن الحصول عليها فيما يخص الضحية، مثلا، بما في ذلك الاسم، الطول، الوزن، تاريخ الميلاد، المستوى التعليمي، الخ.

ولا يمكن الحصول على كل هذه المعلومات في جميع الحالات، فضلا عن أن أهمية كل معلومة أمر نسبي. وبالتالي، فالأهم أن تضع المنظمة أولويات في المعلومات التي ترغب في جمعها.

والاعتبار الأساسي في ذلك هو أهداف عملية التوثيق وتقصى الحقائق، فإذا كانت المنظمة تهدف إلى اتخاذ إجراء قانوني، تكون البيانات المتمثلة في إذن النيابة بالقبض، وسلوك الضابط الذي قام بعملية القبض، إلخ، ذات أهمية قصوى.

والمنظمات التى ينصب اهتمامها على جمع البيانات والمعلومات حول حوادث الاختفاء، ينبغي أن تركز اهتمامها عن المعلومات المتعلقة بالضحية مثل العلامات المميزة، وطريقة النطق، والملابس التي يرتديها عند آخر مرة شوهد فيها.. الخ.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه أسئلة إضافية عند توثيق الحالة: مثل: هل هناك آخرون تأثروا بنفس الحادث؟ ومن هم؟ ما الانتهاكات الأخرى التي تعرضت لها الضحية؟ "ومن هم المرافقون للجاني الأول؟ كما يجب ذكر المعلومات المتعلقة بالبيانات الإضافية.

بمجرد تحديد هذه المعلومات، ينبغي أن يكون فرد بعثة تقصى الحقائق منتبها لها باستمرار، ويمكن ترتيبها بطريقة القائمة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، أو عند إعادة هيكلتها على صورة استبيان.

٧- الجمع بين النماذج:

غالبا في تقصى الحقائق لحقوق الإنسان، لا تكون عناصر الحالة مرتبة دائما بشكل منتظم؛ أى حدث واحد، ضحية واحدة، وجاني واحد. وفي الأغلب الأعم، لا تكون العلاقات بين عناصر الحالة أى (الحدث، الضحية، الجاني) علاقة في اتجاه واحد. بكلمات أخرى، قد تكون العلاقة متعددة الاتجاهات. وعلى سبيل المثال، في حالة المذابح ربما ينتج عن حدث واحد مثل إطلاق الرصاص العديد من الضحايا، كما أن ضحية واحدة قد تتعرض لعدد من الانتهاكات، مثل القبض عليها، وتعذيبها، وتحرم من الإجراءات القانونية اللازمة، وأخيرا قد يتم إعدامها. أو قد تتعرض ضحية واحدة لانتهاكات على أيدي عدد من الجناة المختلفين.

وفي معظم الأحوال، من الضروري توافر نماذج منفصلة عندما تنطوي وحدات البيانات على عديد من العلاقات. مثال ذلك نماذج منظمة HURIDOCs أو نماذج T F D P، حيث توجد نماذج منفصلة لكل من الضحايا والأحداث. وبدلا من ذلك في تنسيق النماذج المعدة للتدوين اليدوي، يمكن إعداد أعمدة للبيانات متعددة العلاقات. انظر الشكل ٧، ٤ كمثال على هذه النماذج. وهكذا في هذا النموذج، يوضع نموذج لمجموعة الجناة ونموذج الجاني الفرد معا رغم كونهم وحدات متميزة بالضرورة.

اسم مجموعة الجناة : _____

العنوان : _____

أسماء تم التعرف عليهم : _____

| أسماء الجناة المتعرف عليهم | الرتبة | دورهم في الانتهاكات |
|-------------------------------|--------|---------------------|
| _____ | _____ | _____ |
| _____ | _____ | _____ |
| _____ | _____ | _____ |
| _____ | _____ | _____ |

شكل ٤،٧

كما يمكن الجمع بين النماذج بالطريقة التي تتناسب مع المنظمة. وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك هي النماذج المستخدمة لدى إحدى المنظمات الفلبينية التي تدعي "عائلات ضحايا الاختفاء القسري".

(FIND) كنماذج مجمعة والشكل ٧،٥ يجمع بين النموذج الخاص بالضحية والنموذج الخاص بالحالة. وهذا النموذج يتناسب تماما مع الحالة، لأنه في حالات الاختفاء تكون العلاقة بين وحدة الضحية "الحالة" علاقة أحادية.

| |
|---|
| اسم الضحية : _____ |
| النوع : _____ الحالة الاجتماعية : _____ |
| العرق أو الجنسية: _____ الوظيفة: _____ |
| الانتماءات التنظيمية: _____ |
| الديانة: _____ |
| العنوان : _____ |
| تاريخ الاختفاء: _____ |
| آخر مكان شوهد فيه: _____ |
| الحالة التي كان عليها : _____ |
| ظروف الحادث: _____ |

شكل ٧،٥ : الجمع بين نموذج الضحية ونموذج الحالة

والشكل التالي ٧،٦ هو نموذج الاشتباك مع الحدث ، ولكنة منظم في شكل أعمدة. وباستخدام الأعمدة يمكن تجنب استخدام صفحات جديدة كلما تم التدخل في الحادث بما يوفر المساحة في التدوين اليدوي .

| الحدث | مرتكب الحدث | نموذج رقم ٢ | تاريخ الحدث | الإجراء الذي اتخذ |
|-------|-------------|-------------|-------------|-------------------|
| | | | | |

شكل ٧،٦: نموذج الاشتباك مع الحدث

٨- أمثلة للنماذج الثابتة:

هناك ثلاثة نماذج تمثل معظم، إن لم يكن كل، النماذج المختلفة التي يمكن لمنظمة ترصد انتهاكات حقوق الإنسان استخدامها، وهي: الاستبيان النموذجي الصادر عن مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي، ونماذج هيردوكس والنماذج التي تستخدمها منظمة TFTP الفلبينية (انظر: الملحق B عينات من هذه النماذج).

أولاً: الاستبيان النموذجي الصادر عن مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي:

أ - الجزء الأول يشمل النموذج الخاص بالضحية.

ب - الجزء الثاني يضم نموذج الحالة (بالنسبة للقبض).

ج - النموذج الثالث يشمل نموذج حالة أخرى (بالنسبة للاعتقال).

د - الجزء الرابع يشمل نموذج الاشتباك مع الحدث.

هـ - الجزء الخامس يضم خانة وضعت بشكل منفصل حتى يمكن إلحاقها بالجزء الثاني أو الجزء الثالث.

و - الجزء السادس يشمل نموذج المصدر .

ثانيا: نماذج HURIDOCs

وشبكة هيردوكس لأنظمة المعلومات والتوثيق لقضايا حقوق الإنسان لديها عدد من النماذج لكل من الحدث، والضحية، والمصدر، والجناة، والاشتباك مع الأحداث. وهذه النماذج ليست مرتبة بطريقة خاصة، حيث إن هيردوكس تترك ذلك للمنظمات التي تستخدمها حتى تتفق مع أولوياتها الخاصة.

ثالثا: نماذج منظمة TFDP الفلبينية:

أ- شكل ١A ويشمل: الحدث، ومعلومات عن الجماعة، والحالة، وجماعة الجناة، ونماذج المصدر والتنظيم.

ب- شكل ١B ويشمل: نموذج الضحية، ومصمم باستخدام الأعمدة (في حالة تعدد الضحايا).

ج- شكل ١C وهو نموذج اشتباك مع الحدث، ومصمم أيضا في أعمدة.

د - شكل ٢A وهو نموذج للضحية (مصمم عن ضحية واحدة أو عندما تتوفر معلومات عن كل ضحية على حدة).

هـ- شكل ٢B ويشمل نماذج للمعلومات الإضافية، مثل: نموذج الاعتقال، نموذج التعذيب، نموذج مقر الاعتقال، نموذج المحاكمة، ونموذج الشاهد. ولأن العلاقة غالبا ما تكون متعددة الاتجاهات (مثلا، قد تتعدد الاتهامات الموجهة ضد الضحية الواحدة، أو يتعدد المحامون الذين يتولون الدفاع عنها) تستخدم الأعمدة في معظم هذه النماذج.

تخزين واسترداد المعلومات

تشمل العناصر الأساسية في تخزين واسترداد المعلومات كلا من السجلات المترابطة ورقم السجل ونظام الحفظ وجهاز الاسترداد.

١ - السجلات المترابطة:

في حالة استخدام العديد من النماذج، من الضروري تنظيم السجلات المختلفة، وهناك طريقتان تستخدمان في تنظيم السجلات، وهما:

أ) التقارب المادي:

ومثال ذلك هو النموذج الذى يكون فيه الضحية وعناصر الحالة مدرجة في صفحة واحدة. ويعد ذلك ممكنا عند التأكد من وجود ضحية واحدة في كل حالة.

ومثال آخر، هو جمع المستندات في ملف واحد. وهكذا، يمكن أن يعد نموذج يمثل المستند الأساسى في الملف، ترفق به مستندات مثل، الإقرارات، والتقارير الطبية، الخ، ويتم وضع رقم مسلسل لكل منها.

ب- طريقة السلسلة:

١- هناك ضرورة لوجود خانة رئيسية في هذه الطريقة، والخانة الرئيسية هي الخانة المشتركة في كل السجلات، وأكثر هذه الخانات شيوعا هي الرقم المسلسل للسجل الرئيسي.

وعلى سبيل المثال، يمكن الربط بين سجل يدعى "١" والسجلات الخاصة بزواجهات الثلاث (بأسمائهن المرتبة أبجديا). فإذا كان رقم السجل الخاص بـ "١" هو ٠٠١، ينبغى أن يظهر نفس الرقم في السجلات الخاصة بزواجهات الثلاث للإشارة إلى أن هذه السجلات الثلاث مرتبطة بالسجل الخاص بـ "١". وفي هذه الحالة يطلق على سجل "١" السجل الأساسى، والسجلات الثلاث الأخرى يطلق عليها سجلات فرعية.

٢- نظام ترقيم السجلات:

تحتاج جميع النماذج التى يتم استكمال بياناتها إلى رقم مسلسل حتى يمكن استرداد المعلومات عند الضرورة. وترقيم السجلات عادة يتم بإلحاق أرقام مائعة. مثال ذلك، في نظام منظمة TFDP، يتم إعداد أرقام السجلات بإلحاق رقم لكل حادثة على أساس YY-AAA-NNN (السنة، كود المنطقة، ورقم الحادث) وعندما يحمل أحد الملفات رقم ٠٠١-QUE-٩١ فإن ذلك يعنى أن هذا الرقم يعبر عن الحدث الأول الذي سجل في مدينة Quezon في سنة ١٩٩١.

٣- نظام الحفظ:

يمكن ترتيب المستندات حسب الموقع الجغرافى، أو السنة، أو الموضوع. ويجب على المنظمة أن تحدد المستند الرئيسى، والمستندات المرتبطة به يجب أن تتبع نفس الترتيب.

ويعتمد نظام الحفظ على نظام ترقيم السجلات. ومثال ذلك، إذا بدأ رقم السجل بالسنة، يمكن تخصيص دولا ب الحفظ لمستندات عام ١٩٩١، وهكذا.

وتحديد أرقام السجلات محل ما يقرب من ٥٠% من مشكلة استرداد المعلومات. والتجول، الذي يعنى المرور على المستندات واحدا بعد الآخر، يمكن استخدامه بعد ذلك بنجاح أكبر، خاصة إذا كانت المستندات منظمة حسب السنة، أو الموقع الجغرافى، أو الموضوع، علاوة على ذلك، إذا تم سحب مستند من مكانه يسهل معرفة أين يجب إعادته.

٤ - جهاز الاسترداد:

بعد تنظيم المستندات بطريقة ملائمة، قد يكون ضروريا استخدام جهاز لتسهيل استرداد مستندات محددة. وأكثر النظم شيوعا للاسترداد هى نظام الكروت المسلسلة، وهى مستندات صغيرة الحجم يمكن الرجوع إليها بسهولة. وهكذا، إذا قررت منظمة ما أنها ترغب فى استرداد المستندات الخاصة بها عن طريق اسم الضحية، ينبغي كتابة أسماء الضحايا على كروت مسلسلة بجانب أرقام السجلات الخاصة بكل منهم. ثم ترتب الكروت ترتيبا أبجديا حتى يسهل الوصول إليها. ومع إدخال قاعدة البيانات باستخدام الكمبيوتر، قرر عدد كبير من المنظمات حاليا أن يتخلى عن أجهزة الاسترداد اليدوية.

(ملاحظة: يناقش هذا القسم النقاط الأساسية الخاصة بالتوثيق، وينبغي على المنظمة المهتمة بنظم التوثيق أن تتصل بمنظمات مثل منظمة huridocs متخصصة فى تدريب منظمات حقوق الإنسان فى هذا المجال).

الملحق الثاني

نماذج التوثيق الخاصة بشبكة HURIDOCS

١ الاستبيان نموذج HURIDOCS ٢

نموذج استبيان يملأ بمعرفة من يدعي

حادث اعتقال أو قبض تعسفي

أولا : تعريف بالشخص المعتقل أو المقبوض عليه:

- ١ اللقب : _____ .
- ٢ الاسم الأول : _____ .
- ٣ النوع : _____ .
- ٤ تاريخ الميلاد (أو العمر عند الاعتقال) : _____ .
- ٥ الجنسية : _____ .
- ٦ مستند الهوية (إن وجد) _____ رقم _____ .
- ٧ الوظيفة أو المهنة (في حالة وجود علاقة بين الاعتقال أو القبض ووظيفة الضحية)
_____ .
- ٨ عنوان محل الإقامة : _____ .

ثانيا : القبض:

- ١ تاريخ القبض : _____ .
- ٢ مكان القبض : (بأكبر قدر من التفاصيل) : _____ .
- ٣ الجهة التي قامت بالقبض أو يعتقد أنها قامت به: _____ .
- ٤ - هل قدموا تصريح أو أي إقرار من سلطة عامة : (نعم) _____ (لا) _____ .
- ٥ الجهة التي أصدرت التصريح أو القرار: _____ .
- ٦ وصف ظروف عملية القبض :

ثالثا : الاعتقال :

١ تاريخ الاعتقال : _____

٢ الجهة التي تحتجز المعتقل _____

٣ أماكن الاعتقال : (اذكر أى تغيير فى أماكن الاعتقال ومكان الاعتقال الحالى) :

٤ - السلطات الني أمرت بالاعتقال : _____

٥ الجرائم التي نسبتها إليه السلطات : _____

٦ القوانين المطبقة علي الحالة: _____

رابعاً : اذكر الإجراءات الداخلية التي اتخذت :

لرد التجاوزات (إن لم يتم اتخاذ إجراءات أذكر السبب)

خامساً : اذكر أسباب محددة لماذا تعتبر القبض أو الاعتقال تعسفياً :

سادساً : اسم وعنوان مصدر المعلومات بالتفصيل :

(رقم التليفون والفاكس إن أمكن)

التوقيع : _____

التاريخ : _____

(١) يجب استخدام استبيان مستقل لكل حالة من حالات القبض أو الاعتقال التعسفى على حدة، وكلما أمكن، يجب ذكر جميع المعلومات المطلوبة. وبرغم ذلك، لا يترتب علي عدم ذكر المعلومات تفصيلاً الاعتداد بالاستبيان من عدمه.

٢) فى بعض الحالات، قد ينطبق على الحالة القسم الثانى المتعلق بالقبض فقط، أو القسم الثالث المتعلق بالاعتقال. وبرغم ذلك، فكلما أمكن، ينبغى ملء كل من القسمين. ورجاء ملاحظة أن مصطلح "الاعتقال" يعود إلي الاعتقال قبل، وأثناء، وبعد المحاكمة.

٣) كما يمكن إرفاق نسخ من المستندات التى تبرهن عن الطبيعة التعسفية للقبض أو الاعتقال أو تساعد علي فهم أفضل ظروف الحالة، بهذا الاستبيان.

٤) إذا تم إبلاغ مجموعة العمل بالحالة من قبل أى شخص غير الضحية أو عائلته، ينبغى أن يذكر هذا الشخص، أو المنظمة، إن كان يحمل تفويضا من الضحية أو عائلته ليتصرف نيابة عنهم.

ينبغى أن يرسل الاستبيان إلي مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بعنوان (يذكر العنوان).

نموذج معلومات عن الحدث

| | |
|-------|----------------------------------|
| _____ | ١٠١ رقم مسلسل الحدث (رقم الملف) |
| _____ | ١٠٢ كود المنطقة الجغرافية |
| _____ | ١٠٣ المصطلح الجغرافي |
| _____ | ١٠٤ - نوع الحدث |
| _____ | ١٠٥ تاريخ بداية الحدث |
| _____ | ١٠٦ - تاريخ انتهاء الحدث |
| _____ | ١٠٧ نوع موقع الحدث |
| _____ | ١٠٨ - المنطقة المحلية |
| _____ | ١٠٩ - الموقع الدقيق |
| _____ | ١١٠ وصف الحدث |
| _____ | ١١١ دور السلطات |
| _____ | ١١٢ التهمة أو سبب الإحداث |
| _____ | ١١٣ نوع مرتكبي الحدث |
| _____ | ١١٤ عدد الضحايا |
| _____ | ١١٥ نوع الضحية |
| _____ | ١١٦ الشهود |
| _____ | ١١٧ ملاحظات |
| _____ | ١١٨ السجلات المرتبطة بالحدث |
| _____ | ١١٩ رقم سجل الضحية |
| _____ | ١٢٠ ملاحظات علي المصدر |
| _____ | ١٢١ رقم سجل الجاني |
| _____ | ١٢٢ رقم سجل التدخل |
| _____ | ١٢٣ المستندات المؤيدة |
| _____ | ١٢٤ تاريخ إدخال البيانات |
| _____ | ١٢٥ تاريخ تلقي المعلومات |

| | |
|-------|------------------------------------|
| _____ | ١٢٦ - ملاحظات |
| _____ | ١٢٧ إعداد |
| _____ | ١٢٨ رقم مسلسل الكروت |
| _____ | ١٢٩ - السرية |
| _____ | ١٣٠ اسم المشروع |
| _____ | ١٣١ التشريع المحلي المرتبط بالحالة |
| _____ | ١٣٢ التشريع الدولي المرتبط بالحالة |
| _____ | ١٣٣ الملفات الخاصة بالحالة |
| _____ | ١٣٤ - شبكة الاتصال |
| _____ | ١٣٥ - رقم الاتصال |
| _____ | ١٣٦ - رقم الاتصال |

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>